Assad
عين المدينة
مجلة نصف شهرية مستقلة / العدد 86 / 16 كانون الثاني 2017
دير الزور
On_The_Shores_of_Death
على_ضفتي_الموت
ISIS

الافتتاحية

من يرفض الحل السياسي؟

ما يجري في وادي بردى يقدّم صورةً مكثفةً عن حال البلاد والأطراف الفاعلة فيها. فمن جهةٍ أولى هناك أصحاب الأرض، بالمعنيين الوطنيّ والمحليّ للكلمة، الذين يُراد إخراجهم من بيوتهم التي حرّروها بالدم، وهم من يطلب دخول مراقبين أممين لتوثيق خروقات الهدنة والمتسبّب في ضرب النبع الذي يسقي العاصمة. وعلى الطرف المقابل هناك الميليشيات الطائفية التي استشرست تأبى إلا الاحتلال الصريح، وربما التغيير الديمغرافيّ، على جثث المدنيين وعلى أنقاض المشافي والمراكز المدنية والخدمية التي كانت أول ما ناله القصف الممنهج. ومن جهةٍ ثالثةٍ تحضر روسيا بثوبها الجديد، «خصماً عاقلاً» إذا صحّ التعبير، فيتعرّض وفد جنرالاتها المفاوض للإعاقة، ويُعاد إلى دمشق مرّاتٍ على يد قوّات حليفها النظام وشركائه في الحقد الدمويّ الذي يريد أن لا يبقي ولا يذر. ولكن يبدو أن سعة الصدر الطارئة التي اتسم بها هذا الخصم في الشهرين الأخيرين ما زالت أضيق من الحجم المطلوب بكثير، إذ سرعان ما ارتدّ إلى مؤازرة حلفائه وتغطيتها سياسياً.

وفق هذا النموذج الراهن والحارّ، وعلى بعد أيام من مؤتمر الأستانة، يجب أن نسأل: من يرفض الحلّ في سورية إذاً؟! وهل دعينا في السابق إلى طاولة تفاوضٍ جدّيةٍ ورفضنا حضورها؟

لا نخشى التفاوض لأننا أصحاب حقّ، ولأن أيّ حلٍّ سياسيٍّ -مهما كان من وراءه- لا يمكن أن يتضمّن بقاء من قتل نصف مليونٍ من السوريين، وما زال يعتقل ربع مليونٍ آخرين، وشرّد عدّة ملايين في الداخل والخارج وعبر البحار! ولأن أيّ حلٍّ سياسيٍّ لا بد أن يتضمّن محاسبة المسؤولين الكبار عن الجرائم، وحلّ الأجهزة الأمنية أو تقليص أعدادها وضبط صلاحياتها في إطار القانون، والانتخابات الحرّة، والرقابة الدولية على كل ذلك.

كلنا مثل أهل وادي بردى، لا نطلب سوى العدالة، وإلا فالثورة مستمرّة. وقد صلّبت هذه السنوات أعواد رجالٍ لن يعودوا إلى منازلهم دون أن يدفع ظالمهم الثمن سلماً أو حرباً. ما سوى ذلك عبثٌ لن يؤدّي إلا إلى المزيد من المآسي وإلى بقاء البلاد كلها، لا دير الزور فقط، #على_ضفتي_الموت.

3 دير الزور #على_ضفتي_الموت

5-4 العشيرة المنفعلة تلملم تراثها والدماء

9 الشرطة العسكرية الشيشانية في حلب

10 أسواق التعفيش في حلب الغربية

13-12 الحشيش والحبوب المخدرة في سورية اليوم

15 مأزق «فتح الشام» ومحنتها الآتية

17 أوهام الزعامة في الثورة إلى أين؟

19 البليد الذي صار نقيب أشراف

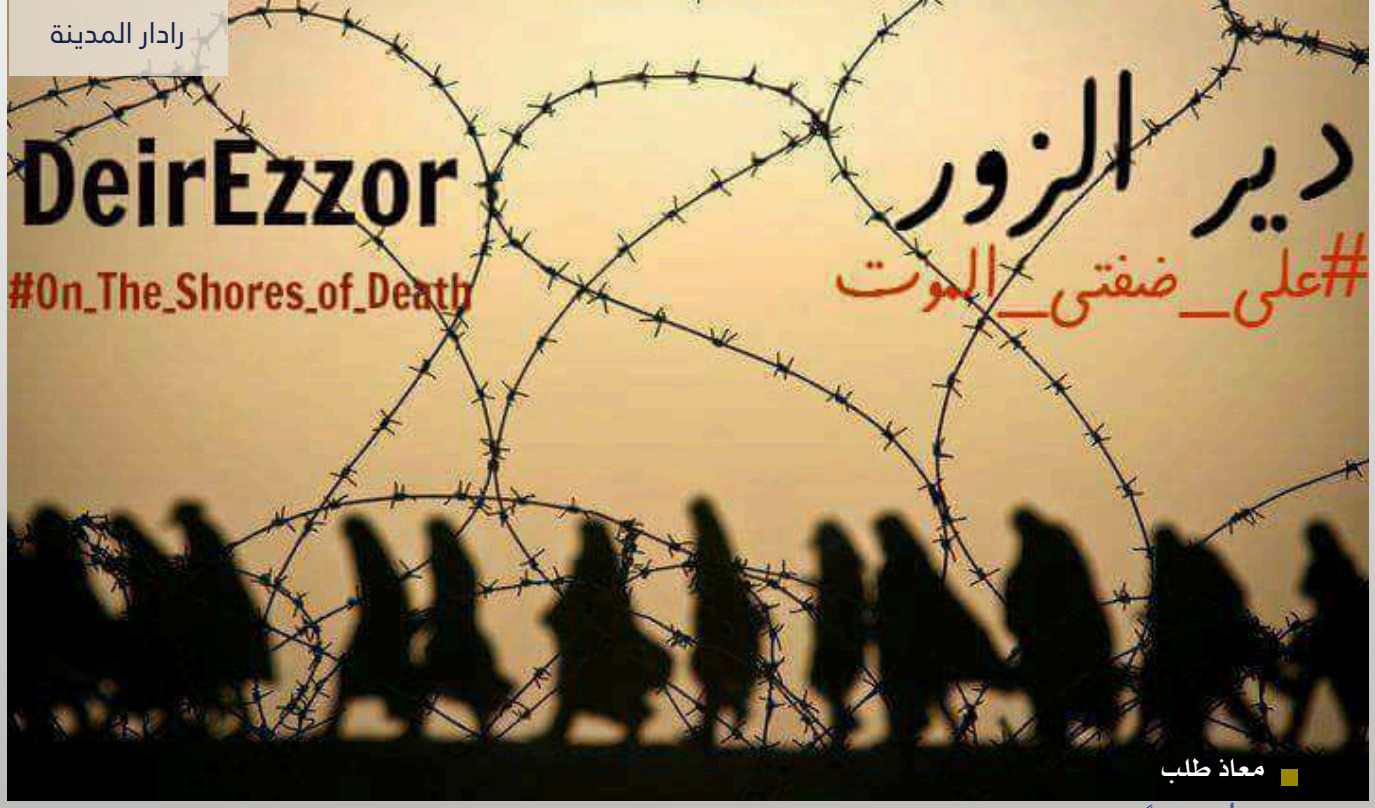

معاذ طلب

«تئنُّ وحيدةً ويبكيها أهلوها دون غيرهم؛ عقودٌ من التهميش المتواصل؛ سلة الخير وخيرها لغيرها؛ أهل الكرم جاعوا»، هكذا يلخص ابن دير الزور وصفه لمحافظته، وبشكلٍ خاصٍّ في الأعوام التي تلت قيام الثورة.

تعيش دير الزور حصاراً مزدوجاً من النظام والتنظيم. فالأحياء الخاضعة لسيطرة نظام الأسد في مدينة دير الزور تعاني من حصارٍ كاملٍ يفرضه تنظيم داعش ويدخل عامه الثالث في الثاني والعشرين من الشهر الجاري، ويقتات سكانها على بقايا المساعدات الإنسانية التي ترسلها الأمم المتحدة ويوزّعها النظام بعد أن يسرق عناصره أغلبها. حصارٌ أدى إلى وفاة أكثر من ثلاثين شخصاً نتيجة نقص الغذاء والدواء، بينما يمنع النظام الأهالي من الخروج عبر طائراته المخصّصة لجنوده وموظفيه الكبار. أما القسم الأكبر من المحافظة فلم يتغيّر لونه الأسود عند كل تحديثٍ لخرائط السيطرة منذ الرابع عشر من تموز عام 2014، ويشمل كامل ريف المحافظة وما تبقى من أحياء مدينة دير الزور. يلقى سكانه أقسى أنواع التضييق والتجهيل المنهج، وهم معرّضون لقصف طائرات النظام والتحالف والطائرات الروسية، مرتكبةً في حقّ مدنييه مجازر عديدةً في مختلف أنحاء المحافظة، ما أدى إلى ازدياد عمليات النزوح واللجوء بعد أن منعها التنظيم وقيّد الخروج من حدوده بشروطٍ معقدةٍ للغاية، ليضطرّ أبناء المحافظة إلى سلوك طرقٍ مختلفةٍ للتهريب، معرّضين أنفسهم لأقسى أنواع المخاطر وبتكاليفٍ ماليةٍ باهظة، ولينتهي بهم المطاف إلى مخيمات الأكراد سيئة الصيت، أو إلى القرى في شمال حلب وإدلب.

لم يألُ أبناء المحافظة جهداً في سبيل إيصال صوتها ونقل معاناتها إلى المجتمع الدولي ومنظمات الأمم المتحدة. وجرت محاولاتٌ عدّةٌ لتوحيد جهود ثوارها ونشطائها، لم يكتب لمعظمها الاستمرار والنجاح، كمنصة دير الزور للمجتمع المدنيّ وحركة المشرق السياسية وتجمعاتٍ أخرى مهنيةٍ وسياسيةٍ أنتجتها حالة الخوف المستمرّة على مستقبل المحافظة الذي يكتنفه الغموض في ضوء المجريات السياسية والميدانية. ويتحدث عضو المجلس المحليّ لمدينة دير الزور، الدكتور أنس الفتيّح، عن أهمية توحيد الجهود بقوله: «نحتاج إلى التجمع لأن الاستحقاقات الكبرى تحتاج إلى جهودٍ ضخمة لا تتأتى للكيانات الصغيرة، ونحتاج إليه لكسب الشرعية ضمن أيّ مفاوضاتٍ تدور حول مصير محافظتنا، ونحتاج إليه لإدارة مقدراتنا بالشكل الأمثل، ولأجل أن تأخذ الدير دورها الأصيل ضمن حاضر ومستقبل سوريا».

أغفلت الاتفاقيات الدولية قضية المدنيين في دير الزور، وكان آخرها اتفاق وقف إطلاق النار الموقع من قبل الأتراك والروس وممثلين عن المعارضة المسلحة في التاسع والعشرين من كانون الأول الماضي، ما جعل أبناء المحافظة يتساءلون عن مصير سكانها الذي يلفه الغموض، وخصوصاً بعد تفرّغ الأطراف المتصارعة لحربها على داعش. وكمحاولةٍ للضغط الإعلاميّ أصدر العديد من نشطاء المحافظة وفعالياتها بياناً يطالب جميع الأطراف المتصارعة على أرض المحافظة بتحييد المدنيين، ويطالب المجتمع الدوليّ بالضغط على هذه الأطراف لحمايتهم. يقول الإعلامي فراس علاوي، وهو أحد منظمي البيان: «بعد توقيع بيان وقف إطلاق النار وورود فقرةٍ غامضةٍ حول استهداف مقرّات داعش، كان هناك تساؤلٌ عن وضع 600 ألف مدنيٍّ يقبعون تحت القصف والحصار. حاولنا معرفة التفاصيل عن طريقة التعامل معهم وتحييدهم دون الوصول إلى أي نتيجة، ولذلك قررنا إصدار بيانٍ باسم ناشطي دير الزور يدعو إلى تحييد المدنيين عن الصراع، وحمايتهم من التعرّض لقصف طائرات روسيا والتحالف والنظام السوريّ، ورفع الحصار والموت البطيء عنهم».

تفاعل أبناء دير الزور والمحافظات الأخرى مع البيان وانتشر على معظم الصفحات والمواقع الإعلامية، ما دعا المنظمين إلى تشكيل غرفة عملٍ لإيجاد آلياتٍ لمتابعة الضغط والتوجه إلى مؤسّساتٍ إعلاميةٍ محليةٍ ودولية، وإلى المنظمات الإنسانية، وإيصال الصوت إلى الأطراف المفاوضة. وتم إنشاء مجموعةٍ للتواصل على فيسبوك لهذا الغرض وصل عدد المنضمين إليها إلى أكثر من 2500 شخص خلال 24 ساعة، ونتجت عنها حملةٌ باسم «على ضفتي الموت» بعد التصويت عليه بالأغلبية، وتفاعل معه المشاركون في الحملة بوسمه على حساباتهم على فيسبوك وتويتر. ويقول المحامي رامي عساف، أحد منسقي الحملة: «لاقت حملة (على ضفتي الموت) انتشاراً واسعاً على مواقع التواصل الاجتماعيّ خلال مدةٍ قصيرة، وتضامنت معها شخصياتٌ وطنيةٌ عامة. ونحن ندعو كافة السوريين إلى الوقوف بجانب أهلهم في دير الزور والمنطقة الشرقية، والضغط بكل الوسائل لإنقاذهم من آلات الموت».

العشيرة المنفعلة

تلملم تراثها والمستجدات والدماء

علي خطاب

جاء الإصداران الأخيران، «أحياني بدمه» و«أولئك آبائي»، عن المكتب الإعلاميّ لـ«ولاية الخير» في تنظيم الدولة الإسلامية، صادمين ومحرجين للثوار ولحاضنتهم الاجتماعية في دير الزور. وأعادا إثارة العديد من الأسئلة التي طرحها الحراك الثوريّ سابقاً على الفاعلين فيه: إلى أي مدىً تؤثر العشيرة في شخصية وخيارات أبنائها وسياقات الأحداث التي يعيشونها؟ وهل يستطيع، أو يرغب، أبناء العشائر في التخلي عنها لصالح انتماءٍ أوسع؟ وما العلاقة التي تجمع تنظيم الدولة بالعشيرة في دير الزور؟ وقبل كل ذلك، هل ما زالت العشيرة موجودة؟!

ما إن انتشر إصدار «أولئك آبائي» حتى انبرى إعلاميون من دير الزور للتصريح بأن الرجال الذين قاموا بإعدام الضحايا فيه قد «أجبرهم التنظيم على ذلك»، محاولاً جرّ عشائر المحافظة إلى صراع داخليٍّ باختلاق «فتنة جديدة». وأظهر الإصدار أربعة رجالٍ يعدمون أربعة شبانٍ -يتهمهم الإصدار بالتجسس لصالح التحالف- انتقاماً لأولادهم الذين قتلوا مع التنظيم. ونفذ الرجال الإعدام باستعمال «بواريد البرنو» المرتبطة بالتراث المحليّ، مكشوفي الوجوه، بخلاف إصداراتٍ سابقة، وبلباسٍ تقليديّ. وبغضّ النظر عن نوايا التنظيم فقد تجاهل الجميع إرادة هؤلاء التي، على ما يبدو، تماهت مع إرادة التنظيم. فجميعهم متورّطون معه بشكلٍ أو بآخر، وأصبح بقاؤهم من بقائه. لكنّ الغريب أن أسماء الرجال لم تظهر على الساحة الإعلامية، حتى الآن، بل ظلت حبيسة الأحاديث والصفحات الخاصة على مواقع التواصل الاجتماعيّ، رغم أن «الناس تعرف بعضها» في الدير، كما يقال.

أما إصدار «أحياني بدمه»، وقد لاقى المصير ذاته من جهة كتم الأسماء، فيعرض ثلاثة أطفالٍ يعدِمون -في مدينة ألعاب- ثلاثة شبانٍ من الحسكة، يقدّمهم الإصدار على أنهم عملاء للبي كي كي. وفيه يظهر «أبو البراء الشامي» في عمرٍ لا يتجاوز الثلاثة أو الخمسة أعوام، كما أراد له معدّو الإصدار، لكن إعلاميين توصلوا إلى أن الشامي (حمزة هيثم الحسين)، المصاب بخللٍ في الغدة النخامية جعله متخلفاً عن أقرانه، في الثانية عشرة. وهو ابن «أبو عمار بغيلية»، القياديّ المعروف في مدينة دير الزور، ثم في صفوف التنظيم كقائدٍ عسكريٍّ لتل أبيض، قبل أن يقتل في غارةٍ للتحالف منذ أكثر من سنة.

ودافع البعض عن منع أو تظليل إعلاميين محليين لأسماء المشاركين في الإصدار بأن نشر أسمائهم «رسالة دم». وبحسب أحد هؤلاء، وهو قائد فصيلٍ عسكريٍّ سابق، فإن من قُتلوا هم «أبناء عرب»، ولن يترك أهلهم الأخذ بثأرهم، ونشر الأسماء سيساعدهم في الوصول إلى أهل القاتل، وعندها لن يقتلوه، بل سيختارون أفضل شخص بين أقربائه لقتله.

في البدء كانتْ العشيرة

بالطبع لم تبق العشيرة كما هي، عندما كانت تحرّكها روابط الدم، أو ما يشبهها، في المقام الأول، وتملك اقتصادها وقانونها المستقل، ولها مرجعيةٌ واحدةٌ في قراراتها، لتصبح في النهاية مجتمع ووطن أبنائها الذين يرتبط وجود أحدهم بوجود البقية، وتكوّن ثقافتهم وأرضيتهم المشتركة.

بدأت أولى الهزّات تصيب العشيرة مع محاولات توطينها وربطها بالأرض، واستقطابها من قبل القوى العالمية المؤثرة في المنطقة، منذ قرنٍ تقريباً، ثم خضوعها لسياسات الدولة الوطنية وقوانينها ومؤسساتها، بنسبٍ متفاوتة. ورغم احتفاظ الكثير من شيوخ العشائر بمكانتهم الاجتماعية، إلا أن منافسين كثراً قد ظهروا أيضاً، كالمخاتير والأثرياء ورؤساء الجمعيات الفلاحية وأمناء الحلقات الحزبية والضباط والمسؤولين الكبار، ويضاف إليهم القادة العسكريون الذي ظهروا بعد الثورة. وحتى بين من شبّ عن طوق العشيرة من جميع هؤلاء، هناك من عاد ليتمثل شخصية الشيخ على المستويين الاجتماعيّ والثقافيّ في ما بعد، حتى تمكن تسميتهم بـ«الشيوخ الجدد»، ولا سيما أثناء الثورة، عندما أحست الغالبية بالحاجة إلى الحماية التي تقدمها البنى الأهلية.

آباء وأبناء

يدافع الكثيرون عن وجود العشيرة، ويرون أنها ما زالت بفاعليتها القديمة وتماسكها المتين، دون النظر إلى الشروخ والتصدعات التي أصابتها على مدى قرن، وليس أثناء الثورة فحسب. ويمتزج دفاعهم عن العشيرة برغبةٍ عاطفيةٍ تنظر إلى هذه البنية كما يجب، أو كما يتمنون لها أن تكون، غاضين الطرف عن الأرضية الهشة التي أصبحتها. يصف أحد شيوخ

عشائر دير الزور العشيرة بأنها «صلة رحم ورابطٌ أخلاقيٌّ موروث». ورغم أنه يقرّ بتفككها، بفعل عوامل اقتصادية أو سياسية جديدة عليها، لكنه يرفض وصفها بالمنهارة، ويدلل على ذلك بأن الكثيرين من معارفه في المدن الكبيرة، كالشوام، ما زالوا يعتزّون بأصولهم العشائرية. بينما لا يرى آخرون في العشيرة أيّ نفع، بل يرونها وبالاً على المجتمع السوريّ. يقول محام من دير الزور: «عرّت الثورة موبقات العشيرةً السبعة»، رغم أن له امتداداً عشائرياً وهو منغمسٌ فيه إلى حدٍّ ما. ويسرد، للتدليل على رأيه، قائمة طويلة من الشيوخ والوجهاء العشائريين الذين اختاروا الوقوف مع النظام ضد رغبة أبناء بلدهم، كما يذكّر بشيوخ استقطبتهم بعض دول الخليج، كالإمارات، ليتركوا في النهاية أوساطهم الاجتماعية. ويذهب المحامي أبعد من ذلك حتى الطعن في مواقف بعض الوجوه العشائرية المحسوبة على قوى الثورة، إذ يرى أنها سايرت التيار لا أكثر. ورغم حدّة هذه الآراء فإن فئاتٍ واسعةً تتبنى آراءً قريبةً منها بشكل أو بآخر، خاصّةً في المدن والأوساط الثورية في الريف. ومع غياب بنىً اجتماعية أو سياسية متقدمة على العشيرة، وغياب قوىً تقدم حماية القانون، هل ستكون نهاية الوجوه الثورية كشيوخ جدد؟

كل عشيرة تنظف وسخها!

تظهر جملة «كل عشيرة تنظف وسخها» اليوم في سياق المحاولات المتكرّرة لتشكيل أجسام سياسية أو مدنية أو قانونية أو أهلية تعملُ على إخراج دير الزور مما ينتظرها بعد تنظيم الدولة من نزاعاتٍ عشائرية قد تكون أسوأ بكثير من جميع الحروب السابقة. تطرح الجملة كشعار عريضٍ متفقٍ عليه إلى حدٍّ ما بين الوجوه العشائرية، ويراها البعض محاولة تطمين أو تهدئة للنفوس، بينما تبدو مبطنةً بالخوف من الآخر وعدم الثقة، وبالنكوص إلى تقاليد قديمة. ويضع الكثير من الفاعلين والوجهاء والشيوخ نصب أعينهم، عند طرح هذا العرف، ما يمور بين المتضرّرين من التنظيم، خاصّةً أبناء الشعيطات، من حقدٍ وغضبٍ واتهام فئاتٍ عشائرية بعينها بالوقوف وراء المجازر التي ارتكبها التنظيم في حقّهم. بينما يذكّر الكثيرون في هذا المجال بالعناصر الشعيطية المبايعة التي أسهمت، بهذا القدر أو ذاك، في المجزرة.

ولشرح أسباب التوجس من الانفلات الدمويّ الذي ربما تكون عليه الأمور بعد التنظيم يعود الفاعلون بذاكرتهم إلى عرفٍ ثأريٍّ قديم يسمّى «القتل بالخامس»، وفيه يطال الثأر أيّ شخصٍ من أقرباء القاتل الذين يجمعهم به الجدّ الخامس، وكذلك يطالهم التهجير جميعاً. ويتذكر كبار السنّ أن عشائر الزور اجتمعت، في خمسينيات القرن الفائت، ووضعت حدّاً لهذا العرف بالاتفاق على أن الثأر لا يخصّ سوى القاتل، ولا يُرحّل به إلا «شركاء الماعون»، أي من يأكلون سوياً. لكن الأمر عاد، بوتيرةٍ متصاعدةٍ مع ظهور السلاح، إلى قتل أفضل شخصٍ في العائلة أو الفخذ. ويشكك البعض، خاصةً من مدينة دير الزور، في شعار المحاسبة الذاتية المطروح «كل عشيرة تنظف وسخها»، في ظل الحماية التي حظي بها في السنوات القليلة السابقة مسؤولون من دير الزور، كأعضاء قيادة فرع حزب البعث أو مجلس الشعب، بسبب امتدادهم العشائريّ، بينما قتل عناصر وموظفون صغارٌ في الأجهزة الأمنية، أو غيرها.

إجراءات «القصاص» العشائرية

من المعروف أن تنظيم الدولة استغل العشيرة إلى أبعد الحدود، ووظف رمزيتها ورجالاتها في الوعي الأهليّ لخدمة تمدده واستقطاب عناصر جدد، حتى أن البعض يتحدث عن مبالغ كبيرةٍ عرضها، أو قدّمها، أمراء محليون في التنظيم لشيوخ عشائر مقابل مبايعتهم، أو حتى السكوت عن الأدوار الجديدة التي راحوا يحتلونها. وفي حين التزم شيوخٌ ووجهاء بيوتهم طوعاً، بما يشبه الاستقالة من الحياة العامة، بادر آخرون إلى لعب دور صمام الأمان في الوساطة لدى قيادات التنظيم، لحماية العشيرة وتجنيبها مصيراً أسود وضعها أمامه بعض أبنائها الذين قاتلوا التنظيم المتوحش أثناء حربه للسيطرة على دير الزور.

يتمتع عناصر محليون في التنظيم، بينهم وجهاء وشيوخ، بمكانة في سلم سلطته في المنطقة. وتمرّ من خلالهم الكثير من تجاوزات القانون الذي يفرضه على سكان الأراضي التي يسيطر عليها. لكن، رغم ذلك، فإن فئاتٍ محليةً ترى أن التنظيم يعامل الجميع على حدٍّ سواء. وقد يعود الأمر، في جزءٍ منه، إلى ما يتداوله الأهالي من أفكار وشعاراتٍ نظريةٍ انتشرت في السنين الأخيرة تفيد برفض العشائرية، كحديث «دعوها فإنها منتنة»، بالإضافة إلى إرث جبهة النصرة، كمقولة أبو ماريا القحطاني التي ما زالت حاضرةً في الأذهان «العشائرية تحت قدمي»، والنظر إلى قادة التنظيم كحاملين للأفكار نفسها.

لكن الطريقة التي ينفذ بها التنظيم أحكام «القصاص» تبقى أهمّ ما يدفع الكثيرين إلى احترامه من هذا الجانب، رغم اختلافهم معه. ففي أكثر من حادثة نشب فيها نزاعٌ عشائريٌّ أدّى إلى القتل تدخل التنظيم بقواتٍ كبيرةٍ وطوّق المنطقة، واعتقل الذكور من عائلة القاتل، وجميع من يساند أقارب المقتول للأخذ بالثأر (قد يصل العدد إلى المئات)، ثم طلب منهم ندب شخص أو أكثر للتفاوض، ليعرض عليهم الصلح وأخذ الدية، فإن قبلوا دفعهم إلى إتمام الإجراءات، بحسب العرف، لدى أحد الشيوخ أو الوجهاء، وفرض على القاتل ترك البلد، أما إن لم يقبلوا فيتولى التنظيم أمر إجراءات القتل عبر عناصره. وقد ولّد ذلك المزيج من الحزم في ضبط الموضوع والتساهل في الإجراءات شعوراً بأن التنظيم ندٌّ عشائريّ، إذ يتصرف كعشيرة، حتى أن أحد أبناء الريف يقول: «إلنا زلمة عند الدولة قتله مهاجر مصري، بعثوا علينا مشان نعفّ، بس ما قبلنا».

تنشط العشيرة، كبنية ذات حضور، في غياب السلطة أو فتورها، لكن مع رياح مواتية اقتصادية أو عسكرية، ليبدو دورها في المحصلة مثل دور الرجال في مراسم الزواج التقليديّ، إذ يأتي بعد أن تكون النساء قد أتممن كل شيء. فهل سيكون للعشيرة بعد التنظيم كلامٌ آخر؟

من إصدار داعش «أحياني بدمه»

في دورات داعش الشرعية المغلقة، تصير الجنة في متناول اليد

همام الحمد

من إصدارات داعش

يولي تنظيم داعش أهميةً خاصةً للدورات الشرعية، التي يفرضها على طيفٍ واسع من غير المنتسبين إليه وعلى أتباعه أول انتسابهم. وتنقسم هذه الدورات، حسب طريقة ومكان انعقادها، إلى دوراتٍ مفتوحةٍ وأخرى مغلقة.

تُفرض الدورات المفتوحة بشكلٍ تلقائيٍّ على جميع الموظفين الحكوميين السابقين والعسكريين المتقاعدين والمنشقين من جيش النظام. وتُفرض أيضاً، وبإيعاز مباشر للشخص المعنيّ، على كثيرٍ من المشتغلين بالأعمال الحرة أو العاطلين عن العمل. كما تستعمل أحياناً كعقوبةٍ مخففةٍ على بعض مرتكبي المخالفات الصغيرة بعد إنزال العقوبات المعهودة بهم. ويلجأ كثيرٌ من غير المنتسبين إلى داعش، ممن لم تفرض عليهم «الدورة الشرعية»، إلى المبادرة إلى الالتحاق بهذا النوع من الدورات، درءاً للشكوك في ولائهم وحمايةً احتياطيةً من أعين المخبرين والأمنيين. يعقد هذا النوع من الدورات في المساجد بدوام جزئيٍّ، ساعةً أو ساعتين في اليوم، لمدةٍ لا تزيد على الشهر، تلقى خلالها دروسٌ في العقيدة والفقه. ويتولى إدارة الدورة وإلقاء الدروس «شرعيون» من غير ذوي الأهمية في جهاز داعش الدعويّ. يقول محمد، وهو معلم مدرسةٍ خضع لدورةٍ مفتوحة، إنه سأل مرّةً شرعياً عراقياً درّسهم في الدورة: «لماذا لا تقلدون النبيّ حين جاءته امرأةٌ حامل، معترفةً بالزنى، فتحاشى إقامة الحد عليها.. فردّ الشرعيّ: نحنا يهمنا إقامة الحد وتنفيذ الحكم، وباقي التفاصيل ما تهمنا».

أما الدورات المغلقة فتصنّف على نوعين؛ يُفرض الأول على المبايعين الجدد قبل التحاقهم بدورة التدريب العسكريّ، لإعدادهم دينياً وسلوكياً ونفسياً لأن يكونوا أفراداً منضبطين في صفوف داعش. فيما يُفرض الثاني على المقاتلين السابقين في صفوف كتائب الجيش الحرّ والفصائل الأخرى، وغيرهم من الناشطين المدنيين ممن لم يبايعوا التنظيم، وكذلك على أيٍّ من يُشتبه فيه بتهمةٍ خطرةٍ وينجو من الموت إعداماً أو تحت التعذيب، أو على أصحاب السوابق من المجرمين واللصوص. قبل الالتحاق بالدورة يخضع من تفرض عليه لجلسة استجواب طويلة ومكتوبة في مكاتب «الاستتابة»، ثم يحدّد له وقتٌ بعينه لحضور الدورة، قد يتأخر لأشهر بسبب الازدحام. وتعدّ بيانات التوبة وثيقةً إدانةٍ على صاحبها إن تكشّف ما يخالفها لاحقاً، ويلقى «المذنب» هنا عقوبة الإعدام «نقضاً للعهد» الذي عاهد به التنظيم. وفي اليوم المحدد لبدء الدورة المغلقة يُنقل الملحقون بها إلى أمكنةٍ مجهولةٍ ومتغيرةٍ باستمرارٍ لأسباب أمنية، في بلدات وقرى في ريف دير الزور، فقد تجرى الدورة في بناءٍ عامٍّ كمدرسةٍ أو مؤسسةٍ حكومية، أو في أحد المنازل المصادرة. ويتفاوت عدد المشاركين في كل دورةٍ من 50 إلى 500 شخص. وتتراوح مدتها من شهرٍ إلى شهرين، يطبق خلالها برنامجٌ مكثفٌ من الدروس في موضوعات الولاء والبراء ونواقض الإسلام وأحكام الجهاد، إضافةً إلى دروس الفقه والعبادات. تستغرق الدروس معظم النهار، وتتخللها عروضٌ لأفلامٍ مصوّرةٍ -بعضها غير منشور في إصدارات التنظيم- عن معاركه وعملياته الأمنية وعمليات الإعدام وغير ذلك من منتجات داعش البصرية.

وعلى عكس الدورات المفتوحة، يتولى في المغلقة شرعيون أكثر علماً وتأثيراً إلقاء الدروس، مما قد يجذب أحياناً بعض الشبان «التائبين» إلى بيعة التنظيم. وقد يبلغ التأثر ببعضهم أحياناً حدّ طلب التسجيل في قوائم «الاستشهاديين»، التي تطول لتبلغ أرقاماً من رتبة الآلاف حسب زعم الشرعيين. ويروي شاهدٌ على إحدى دورات التوبة المغلقة حين صاح شرعيٌّ زائرٌ من العراق: «منو يدكم؟ وعشاه بالجنة من 73 حورية» (الدكمة هي التسمية الدارجة للعبوات والسيارات المفخخة)، فرفع شابٌّ من قرية أبو حردوب يده ونفذ عمليةً انتحاريةً بعد ثلاثة أيام في العراق.

يُنقل المبايعون من بين التائبين إلى دوراتٍ خاصة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الانتحاريين الذين يصعب العثور على شهاداتٍ عن طرق تحضيرهم، التي تقوم بالتأكيد على التحريض والاستهانة بآلام التفجير والإيهام بالانتقال الفوريّ إلى الجنة. ومرّةً، حسب ما يقول علي، وهو تاجرٌ تائبٌ نجح من الفرار بعيداً عن أرض داعش، تحدث الشرعيّ أبو خديجة التونسيّ عن الحوريات اللاتي رآهن استشهاديٌّ قبل أن يفجر نفسه بلحظات، دون أن يجرؤ أحدٌ على سؤال أبو خديجة عن مصدر معرفته بهذه الرؤية.

تترك الدورات الشرعية المغلقة آثاراً هائلةً في أنفس الخاضعين لها، لكن، ومع مرور الوقت في الحياة الطبيعية بعد الدورة، تتلاشى هذه الآثار. يقول عبد الهادي من مدينة الميادين إنه، وبعد 40 يوماً قضاها في الدورة، قد أسلم حقاً وتخلص من الشرك، فكفّر أشقاءه وأقاربه الذين سافروا إلى أوربا وعزم على بيعة داعش، قبل أن يهدأ يوماً إثر يوم، ويرجع إلى عمله بتجارة الدخان.

في جرابلس..
نجاحٌ في الخدمات وتعثرٌ في الأمن والتعليم

فاضل العيساوي

خاص عين المدينة

بعد خمسة أشهر تقريباً من تحرير جرابلس من تنظيم داعش عادت مظاهر الحياة العامة إلى طبيعتها في المدينة، وزاد عدد سكانها من بضعة آلاف -وقت التحرير- إلى نحو 50 ألف نسمة.

إلى الآن، ورغم الجدل الذي أثارته طريقة تشكيله، نجح المجلس المحليّ إلى حدٍّ مقبول في إدارة جرابلس برعاية لصيقة من الحكومة التركية، التي تزوّد المدينة بالطاقة الكهربائية (لأكثر من 12 ساعة يومياً)، وشغلت مشفىً كبيراً بعدّة اختصاصات، وأسهمت في تشغيل إحدى المدارس بعد ترميمها إلى جانب مستوصف، وساعدت في صيانة محطة تنقية مياه الشرب وشبكتها. وقامت منظمةٌ خيريةٌ تركيةٌ بصيانة الفرن الآليّ وتزويده بثلاثة خطوط إنتاج غطت حاجة المدينة من الخبز. وتتولى منظماتٌ تركيةٌ أخرى معظم النشاط الإغاثيّ للمحتاجين من أهل المدينة وللنازحين فيها، الذين يشكلون ثلثي عدد السكان المتزايد مع استمرار حركة النزوح وعودة الأهالي، ولا سيما اللاجئين منهم في تركيا.

افتتحت ثلاث مدارس حتى الآن، تستوعب نحو 3000 طالب وطالبة، ويعمل فيها 50 معلماً تقريباً. ولم تعتمد بعد منهاجاً تعليمياً واحداً بين المناهج المقترحة، وهي المناهج التي أصدرتها وزارة التربية في الحكومة المؤقتة، والمناهج الحكومية السورية السابقة بعد حذف كل ما يتعلق بحزب البعث ونظام الأسد منها. ولم توضع دراسةٌ خاصةٌ بمعالجة الخلل الناجم عن انقطاع كثير من الأطفال عن المدرسة لمدّة ثلاث سنوات تقريباً أو أكثر، ومعالجة الآثار النفسية والذهنية التي خلفها تنظيم داعش خلال احتلال المدينة لأكثر من عامين ونصف. ويشكل اختلاط المراحل التعليمية في برنامج مدرسيٍّ واحد، وتفاوت أعمار الطلاب، مشكلاتٍ مضافةً إلى ما تعانيه مسألة التعليم في جرابلس. وبالنظر إلى الواقع التعليميّ قبل الثورة، بعدّه معياراً أولياً للقياس، حين كانت تعمل في المدينة ثلاث مدارس ابتدائيةٌ ومدرستٌ إعداديةٌ وثانويةٌ للذكور ومثلها للإناث، إضافةً إلى ثانوية فنون نسوية ومدرسة زراعية، لعدد سكان يقارب الثلاثين ألفاً آنذاك؛ تظهر الحاجة إلى مضاعفة الجهود في الشأن التعليميّ، بما يفوق إمكانات المجلس المحليّ المتاحة.

شأنٌ آخر يبدو أشد إلحاحاً في حياة السكان، هو الشأن الأمنّي. إذ تعاني جرابلس اليوم من بعض مظاهر الفوضى والفلتان، تمثلت في وقوع أربع جرائم قتلٍ إثر مشاجراتٍ كان القاتل في إحداها عنصراً من الجيش الحرّ، وحالات سرقةٍ كثيرةٍ متفاوتة الأهمية. وخرج الأهالي في مظاهراتٍ عدّةٍ احتجاجاً على سلوك بعض المنتسبين إلى الجيش الحرّ، وطالبوا بخروج الفصائل من المدينة وإخلاء مقرّاتها، وبتأسيس جهاز شرطةٍ يتولى حفظ الأمن. كانت المظاهرات فعالةً إلى حدٍّ كبير في تسريع العمل في هذا الملف، فأعلن المجلس المحليّ عن فتح باب الانتساب إلى جهاز الشرطة الحرّة أمام أبناء المدينة، واشترط أن يكون المتقدم بطلب الالتحاق حاصلاً على الشهادة الثانوية على الأقل، أو أن يكون منشقاً عن سلك الشرطة والأمن لدى النظام. وتجاوز عدد المقبولين في دورة الإعداد والتأهيل لهم مائة شخص حتى الآن، بينهم خريجون جامعيون، ومن المتوقع أن تباشر الدفعة الأولى عملها خلال الأسابيع القريبة القادمة. تبرّر بعض فصائل الجيش الحرّ بقاءها في المدينة بضرورة وجود قوّةٍ مسلحةٍ تفرض الحدّ الأدنى من الاستقرار وتحول دون وقوع انفلاتٍ أمنيّ، وبالمخاطر المختلفة التي قد يشكلها تنظيم داعش. وقد وقعت بالفعل عدّة حوادث متصلةٌ بمحاولات داعش زعزعة الأمن، منها تسلل بعض عناصر التنظيم إلى المدينة، قتل منهم اثنان وألقي القبض على الثالث الذي اعترف -حسب ما يشاع- بتسلل عشرة آخرين لتنفيذ اغتيالاتٍ وتفجيرات. وتدل حادثة التسلل هذه على احتمال بقاء مؤيدين للتنظيم، وربما أعضاء فيه سرّاً، لتقديم خدمات أمنيةٍ ولوجستيةٍ لعناصره المتسللين.

لا يكفي تأسيس جهاز شرطةٍ لتحقيق الأمن. ولا بد من تطوير المحكمة الحالية وتمكينها من القيام بدورها المفترض، معزّزةً بقوةٍ تنفيذيةٍ لتطبيق أحكامها وجلب المتهمين. ولا بد أيضاً من توسيع كادرها بمزيدٍ من القضاة، وتنويع اختصاصاتها بما يلبّي الحاجات المتزايدة، خاصّةً مع تحول جرابلس إلى مركزٍ اقتصاديٍّ وتجاريٍّ وخدميٍّ رئيسيٍّ في المنطقة المحرّرة الآخذة في الاتساع.

قراءة في مرحلة التنسيقيّات: مدينة حلب نموذجاً

محمد سرحيل

لعبت التنسيقيات الثورية دوراً أساسياً في الحراك الشعبيّ، لكنها سرعان ما اختفت. نطالع في هذه الصفحة أسماء أبرز تنسيقيات مدينة حلب، وما لها وما عليها، وأسباب تراجعها، وإمكانية إعادة إحيائها؟

تنسيقيات المدينة

مشاعل الحرية، أزهار الحرية، أحفاد الكواكبي، نور الشهداء، ربيع الحرية، التآخي الكردية، جامعة الثورة، تجمع شباب ثورة حلب، وكذلك تنسيقيات الأحياء: حلب الجديدة، شارع النيل، الحمدانية، الميريديان والمارتيني، الجابرية، الخالدية، وغيرها؛ أسماء تجمعاتٍ ثوريةٍ عرفت بالتنسيقيات، واشتهرت في مدينة حلب التي كان من الطبيعيّ أن يأخذ فيها الحراك شكلاً مختلفاً عن القرى والبلدات التي يعرف أهلها وسكّانُها بعضهم جيداً، بخلاف المدينة التي قد لا يأمن فيها الجار جاره!

الحراك الثوريّ

شكّل عمل التنسيقيات هاجساً كبيراً للنّظام، دفعه إلى استنفار قواته وزيادة أعداد عناصر الأمن والشبيحة. وبالإضافة إلى المظاهرات التي نظّمتها والتي أرّقته، جاءت حملات التنسيقيات التوعوية أشدّ وقعاً عليه؛ كالبخّ على الجدران في الأماكن الحيوية، وإطلاق بوالين الحرية، وتوزيع الجرائد و«السيديات»، وطلاء وتلطيخ النُّصب التذكارية والبُحيرات؛ مما كان من أبرز الأعمال التي نجحت فيها التّنسيقيّات في مدينة حلب.

قد يتساءل البعض كيف يُطالَب العسكرُ بتوحيد صفوفهم الآن بينما كانت القوى الثوريّة، المتمثلة في التنسيقيات، مفرّقةً ممزّقةً منذ البداية؟ تتلخّص الإجابة في أن الحالة آنذاك كان تقتضي العمل بشكلٍ سريٍّ ضمن مجموعاتٍ صغيرةٍ متعددةٍ غير مرتبطةٍ ببعضها بشكلٍ مباشر، كي يصعُب اختراقها أو اعتقال عددٍ كبيرٍ من أفرادها بمجرد اعتقال فردٍ أو مجموعةٍ ما. ورغم الخطورة الأمنية اجتمعت التنسيقيات أكثر من مرّة، وحققت إنجازاتٍ ثوريةً تحسب لها.

هل وقعت التنسيقيات في أخطاء؟

كانت تنسيقيات جيل الشباب وليدة ثورةٍ مفاجئةٍ وغير متوقعة، ولذا كانت -في مجملها- حديثة عهدٍ بالعمل المنظم والسياسة، ولم يكن لدى الكثير من قادتها استشرافٌ للمستقبل ولا معرفةٌ بتجارب وعقبات الثورات عبر التاريخ. لكن ذلك لا يُبرّء ساحتها ولا يعفيها من أخطاء وقعت فيها، كمحاولة بعضها احتكار النشاطات الثورية، وسعيها إلى إظهار أسمائها فقط في تنافسٍ غير محمودٍ بينها، وقد ضيّعت هذه الممارسات الكثير من فرص التوحد وتصاعد الحراك. كما أن الإصرار على وضع شعار التنسيقية في مقاطع الفيديو -وهو ما لا يناسب سياسات معظم القنوات والمنصّات الإعلاميّة- قلّل من فرص الظهور والانتشار. وأسهم تفرُّد بعض المُنسّقين بالقرارات، وتهاونُهم في الاحتياطات الأمنيّة، في تشظّي التنسيقيات وتكاثرها!

بعد التحرير

عقب تحرير المدينة بأشهرٍ قليلةٍ شهدت الساحة حالة استقطابٍ سياسيٍّ وعسكريّ، ترافق مع تحدّياتٍ واستحقاقاتٍ كبيرةٍ في إدارة حلب التي خرج معظمها عن سيطرة النظام. في هذه المرحلة تراجع دور التنسيقيّات إلى أن تلاشى نهائياً، ليأخذ «الحراك الثوريّ» شكلاً جديداً لعبت فيه الولاءات الحزبيّة والأيديولوجية دوراً سلبياً.

ذابت التنسيقيّات وأفرادها في الكيانات الجديدة؛ فاتجه البعض إلى السياسة والبحث عن التمثيل والمحاصَصات داخل المجلس الوطنيّ وغيره، وحَمَل قسمٌ آخر السّلاح، وتوجّه البعض إلى العمل الإغاثيّ، وفضّل آخرون العمل مع جمعيّات ومنظّمات المجتمع المدنيّ، فيما عكف عددٌ كبيرٌ على التخصّص في مجال الإعلام. أما في مناطق سيطرة النظام فأصيبت التنسيقيات بشللٍ تامٍّ نتيجة تشديد القبضة الأمنية وانتقال معظم أعضائها إلى المناطق المحرّرة.

يقول الناشط والصحفيّ فراس ديبة في لقاءٍ مع «عين المدينة»: «كان أداء التّنسيقيات قبل التحرير جيداً، وزاد من تصاعده انضواءُ معظمها تحت «المجلس العام لقيادة الثورة في حلب» الذي أصبحت المظاهرات أكثر حضوراً وفعاليةً بعد تشكيله. أما بعد التحرير فقد احتكر العسكرُ العمل المدنيّ في الأشهر الأولى. ورغم تعاون المجلس مع العسكر إلا أنّ التّجاوب كان سلبياً من قبل «الحُجّاج»، الذين أصرّوا على التّعامل مع كلّ الملفّات بعقلية «الحجّي» التي تعجز عن إدارة قريةٍ فضلاً عن بناء دولة!».

أهمية عودة التنسيقيات

يضيف ديبة: «بغياب التّنسيقيات فقدت الثورة ورقةً مهمةً من شأنها توحيد الحراك السلميّ وتوجيه بوصلته. ورغم عودة المظاهرات إلى ساحات المناطق المحرّرة -خلال الهدن- إلا أنّها تفتقر إلى رؤيةٍ موحّدةٍ متجددة، ولا تزال شعاراتها وأهدافها واقفةً عند عتبة 2011. بالتأكيد هناك فرصةٌ لإعادة إنتاج مفهوم التنسيقية، وهي ضروريةٌ الآن في ظل غياب الرّؤية الإستراتيجية للثورة التي أصبحت في منظور الدول وغيرها مجرّد حربٍ أهلية، وفي أحسن الأحوال صراعاً بين سلطةٍ ومعارضة!».

الشرطة العسكرية الشيشانية في حلب

طائرة النقل تو 154 التابعة لوزارة الدفاع الروسية، التي سقطت صباح 25 كانون الأول 2016 في البحر الأسود، بُعيد إقلاعها من مطار أدلر جنوب روسيا، وهي تحمل على متنها فرقة ألكسندروف الموسيقية لمشاركة العسكريين الروس في سورية احتفالات أعياد رأس السنة الميلادية؛ كانت تقلّ الجنرال فلاديمير إيفانوفسكي الذي تولى رئاسة الأكاديمية العسكرية في مدينة سان بطرسبورغ، قبل تعيينه قائداً للشرطة العسكرية الروسية في آب الماضي.

د. علي حافظ

مهمة إيفانوفسكي في سورية انتهت قبل أن تبدأ؛ فقد كان من المفترض أن يشرف هذا الضابط رفيع المستوى على نشر كتيبةٍ من الشرطة العسكرية الروسية في حلب، كانت موسكو قد أعلنت عن إرسالها إلى سورية، بعدما سيطرت قوات الأسد والميليشيات الشيعية على القسم الشرقيّ من هذه المدينة بدعمٍ جويٍّ روسيٍّ كثيفٍ وفعال. تزامنت هذه الخطوة مع إعلان الأسد عن نيته استقدام قوات حفظ نظام من دولٍ صديقةٍ له: مصر، الصين، أرمينيا... لكن المفاجأة ليست في إرسال قواتٍ شرطةٍ روسية، بل في نوعية عناصرها المتشكلة من غالبيةٍ شيشانيةٍ بحتة؛ لتمثل سابقةً في تاريخ روسيا ما بعد الاتحاد السوفييتي، يتمّ فيها إرسال قواتٍ من قوميةٍ غير روسيةٍ، يعتنق أصحابها الدين الإسلاميّ، إلى بلدٍ أجنبيّ! ربما أراد الكرملين من ذلك أن يُظهر للرأي العام المحليّ والعالميّ أنه يتفهم الطبيعة الدينية لسكان حلب، ولذلك اختار أشخاصاً من دينهم.

انتشرت قوات الشرطة الشيشانية، التي تضم نحو 400 جندياً، في بعض أحياء حلب، ولا سيما ذات الطبيعة السكانية المختلطة -الميدان وبستان الباشا والهلك والشيخ خضر والشيخ مقصود- وفي محيط مطار حلب الدوليّ. وصرّح فرانز كلينتسيفتش (النائب الأول لرئيس لجنة مجلس الاتحاد الروسيّ لشؤون الدفاع والأمن) بأن نشر هذه القوّات سيكون من أجل «تقديم يد العون للسلطات السورية في الحفاظ على النظام العام، ولدعم عملية التسوية السياسية في البلاد»!

سبقت هذه القوة إلى سورية (8 كانون الأول 2016) كتيبتان من فرقة القوات الخاصة للرئيس الشيشانيّ رمضان قاديروف الموالي لروسيا -المعروفتان بـ«الشرق» و«الغرب»- من أجل العمل على حماية مطار حميميم في اللاذقية. وقد تم ضم هاتين الكتيبتين، التابعتين لفرقة المشاة الميكانيكية 42 في الجيش الروسيّ، إلى الشرطة العسكرية الروسية في أواخر تشرين الثاني 2016، ليرتدي أفرادهما البيريه الحمراء والكتافيات الخاصة. وفي بداية كانون الأول من العام نفسه استكملت عمليات التجهيز لتكونا على استعدادٍ تامٍّ للسفر من أجل حماية المنشآت العسكرية الروسية في سورية.

أنشأ كتيبة «الغرب» متقاعدو القوات المعارضة للجنرال المخضرم جوهر دوداييف في قرية كين-يورت أوائل عام 1992؛ وكانت القوة الوحيدة في تشكيلات الشيشان التي لم تضم انفصاليين سابقين. أما العمود الفقري لكتيبة «الشرق» فتشكل من أنصار العميد سليم ياماداييف، الذي انتقل مع رجاله للقتال إلى جانب القوات الروسية الاتحادية خريف 1999.

استمر القتال بين عشيرتي قاديروف وياماداييف عدة سنوات؛ تبادلتا خلالها التهم بالعمالة لموسكو وارتكاب جرائم واعتداءات ضد بعضهما. ووفقاً لبيانات الخبراء، كانت جماعة قاديروف تابعة لإدارة الكرملين والمخابرات الروسية، أما جماعة ياماداييف فلوزارة الدفاع.

انتهت المواجهات بحل الكتيبتين في تشرين الثاني 2008، وقتل سليم ياماداييف وشقيقه رسلان بالرصاص في كلٍّ من موسكو ودبي دون الكشف عن القاتلين. في حين واصل عناصرهما السابقين الخدمة في التشكيلات الشيشانية المختلفة.

من المعروف أن أفراد هاتين الكتيبتين يملكون خبرة قتالية واسعة، لا سيما في المدن والمناطق الجبلية الوعرة المماثلة للطبيعة التي يوجد فيها مطار حميميم العسكري. شاركت كتيبة «الشرق» في الحرب الروسية الجورجية عام 2008. بينما قام أفراد الكتيبتين، بعد حرب إسرائيل مع حزب الله عام 2006، بحراسة المنشآت المتضرّرة في لبنان أثناء ترميمها، وبحماية قوات الهندسة الروسية خلال عمليات نزع الألغام.

يأتي إرسال قوات شرطةٍ من الشيشان إلى حلب في محاولةٍ روسيةٍ يائسةٍ للتمويه على الطابع المذهبيّ لاحتلال شرقي المدينة من قبل الميليشيات الشيعية -الإيرانية والعراقية واللبنانية والأفغانية- وتطمين السكان بأنه لا خوف عليهم من هؤلاء. إلا أن المستشرق ليونيد إيسايف له وجهة نظرٍ أخرى، إذ يقول: «الشيشان مسلمون سنّة، أي مثل غالبية الشعب السوريّ، وهذا ينبغي أن ييسر تفاعلهم مع السكان المحليين. لكن سمعة الشيشان ستجبر أيّ شخصٍ على التفكير مرّتين قبل الاتصال بهم».

أسواق التعفيش في حلب الغربيّة

ياسمين حلب

ازدهرت أسواق التعفيش في حلب بالمسروقات من الأحياء الشرقية للمدينة التي سيطرت عليها قوات الأسد مؤخراً. لم تعد هذه الظاهرة خافيةً على أحد، بل صارت البضائع تباع «على عينك يا تاجر»، برعاية الشبّيحة الذين يتجوّلون في هذه الأسواق بأسلحتهم أو يجلسون بالقرب من البسطات والبرّاكيات، يدخنون الأرجيلة ويستلمون النقود من الباعة الذين يعملون لحسابهم.

خاص عين المدينة

أول أسواق التعفيش في حلب الآن في قرية جبرين شرق المدينة. وهو السوق الأكبر الذي يتمّ فيه بيع المواد المسروقة من بيوت ومحلات الأحياء الشرقية من قبل جنود الأسد وشبّيحته، ليشتريها شبّيحةٌ كبارٌ وتجارٌ على علاقةٍ مباشرةٍ بهم وبمسؤولين في الأجهزة الأمنية. وهناك يتمّ فرز هذه المواد حسب جودتها، ثم توزيعها على الأسواق أو المحلات التجارية أو إرسالها إلى مدنٍ أخرى كدمشق واللاذقية.

داخل المدينة هناك ثلاثة أسواقٍ للتعفيش؛ أكبرها في منطقة الفيض، والثاني في حيّ الجميلية عند جسر الرازي، أما الأخير فكان في منطقة الحمدانية وأغلق مؤخراً بعد الحملة الكبيرة التي شنتها صفحاتٌ مواليةٌ على السوق واتهامها القائمين عليه بتعفيش البيوت في المناطق الموالية، كأحياء حلب الجديدة ومشروع 3000 شقة و1070 شقة، بعد المعارك التي دارت هناك

تقول السيدة منى، وهي ربة منزلٍ تعيش في حلب الجديدة: «قامت اللجان بإخراجنا من بيوتنا بعد بدء المعركة بالقرب من منيان بحجة حمايتنا، ولم يسمحوا لنا بإخراج شيء. وعندما عدت إلى بيتي بعد أسبوع وجدته فارغاً، حتى السيراميك والأرضيات قاموا باقتلاعها. قدمنا شكوى للمسؤولين ولكن دون ردّ، وقالوا لنا بأن الإرهابيين هم من سرقوا بيوتنا». وتكمل: «رأينا الكثير من أثاثنا يباع في سوق الحمدانية، ولكننا لم نستطع الكلام».

سوق الفيض

في جولةٍ على سوق الفيض، أو «سوق كل شيء» كما يطلق عليه الباعة، استقبلني رجلٌ عجوزٌ بصوتٍ جهور: «يا لطيف! يا ويلهن من الله» وهو يغادر. يزيغ بصرك أمام كمية المعروضات؛ غسالات وبرادات وأجهزة كمبيوتر وشاشات تلفزيون وساعات حائط وألبسة وأسرّة وغرف نوم كاملة وألعاب أطفالٍ وأدوات منزلية من مختلف الأنواع، فناجين كاسات شاي قدور. ما يدهشك أنك تجد حتى المسامير والبراغي والحنفيات.

يمتد هذا السوق من زاوية بستان الزهرة ما يقارب 500 متر باتجاه الفيض. ويتألف من بسطاتٍ على الطرقات وبرّاكياتٍ على الأرصفة. معظم الباعة يرتدون بزّاتٍ عسكرية، بذقونٍ طويلةٍ ووجوهٍ قاسية. تتوزّع البسطات على مجموعاتٍ مؤلفةٍ من ثلاث إلى أربع بسطاتٍ يقف عليها الباعة، ويجلس بالقرب منهم رجل مسلّحٌ على كرسيٍّ وأمامه طاولة، يستلم النقود ويراقب الناس. أثناء مروري جاءت سياراتٌ، يقودها رجالٌ يرتدون الزيّ العسكريّ، مليئةٌ بالبضائع التي أنزلوها في زاوية السوق.

معظم الباعة يتكلمون بلهجةٍ حلبية، أما المشترون فأكثرهم من الفقراء والمعدمين، فالأسعار زهيدةٌ جداً، إذ لا يتجاوز سعر البراد 50000 ليرة وقطعة الألبسة 300 ليرة.

سألتُ إحدى النساء عن سعر طقم فناجين قهوة محلى بالفضة فأجابها البائع 1000 ليرة. حينها قالت إن هذا الطقم من بيتها، وإنها أتت به من دبي وليس له شبيه. لم يكترث البائع وأجاب: «إذا بحكيلك قصتي بتبكي عليّ... يا اشتريه يا روحي من هون. كلنا بيوتنا راحت».

في السوق أيضاً تجارٌ يتسوّقون بالجملة، إذ لا يكاد يخلو متجرٌ في المدينة من البضائع المسروقة. أخبرني صاحب متجرٍ في حيّ الأشرفية، عندما رأيت في دكانه بضائع تعود لبعض المؤسّسات الإغاثية التي كانت تعمل في حلب الشرقية: «نشتري هذه البضاع بالجملة من سياراتٍ تدور على المحلات». وسألني إن كنت أريد شراء أشياء مميّزة، فلها محلاتٌ خاصةٌ ولا تعرض للعموم، ولكن باستطاعته تأمين أي شيء.

سوق الرازي

يمتد من زاوية جسر الرازي حتى سوق الخضرة، على صفٍّ واحدٍ فقط. أولى البائعات كانت امرأة، أما معظم الباعة فذكورٌ بثيابٍ مدنية، يتقنون البيع وترتيب البضائع، ويتجوّل بعض الشبيحة في السوق دون أسلحة.

تختلف البضائع هنا عن سوق الفيض، وتمتاز بأنها جديدةٌ ومتنوعة وكأنها مسروقةٌ من محلاتٍ بالأصل، وتبدأ من أجهزة الخليوي والبطاريات والشواحن. تغطي بدلات السهرة جانباً كبيراً من السوق، وتثير انتباهك ألبسة العرائس وجهاز الفضة والمعاطف النسائية والتحف والسجاد والمولدات.

على إحدى البسطات وجدت ألبومات صورٍ فارغة، وبراويظ لوحاتٍ فارغة، وساعةً قديمةً من الخشب ببندولٍ متوقف.

بين العرس والمشفى حفرةٌ في الطريق

انتهى شهر عسل الشاب محمد الأسود، ابن مدينة كفرنبل بريف إدلب، وزوجته ضحى، سريعاً بحادثٍ مؤلم في أحد شوارع المدينة جرّاء تعثر دراجته الناريةً بحفرةٍ مليئةٍ بماء المطر. كان الحادث كفيلاً بدخوله في غيبوبةٍ أشهراً عدّة، وكسر عظم حوض العروس التي لم تعِش من الفرح سوى أيامٍ معدودات.

أكرم الأحمد

الحفر الطرقية ظاهرةٌ واضحةٌ للعيان

تعدّ الحفر الطرقية واحدةً من أكثر الظواهر السلبية انتشاراً في معظم مدن وقرى المناطق المحرّرة. إذ لا يكاد يخلو شارعٌ أو حيٌّ من وجودها بأحجام وأشكالٍ مختلفة، قد تصل إلى مساحاتٍ ممتدةٍ ومتصلةٍ من البرك الناتجة عن تجمّع مياه المطر في الحفر التي أصبحت معلماً واضحاً وكأنها من أصل الشارع لا طارئٌ آنيّ. يروي علي دندوش، وهو شابٌّ عشرينيّ، إحدى الطرائف المتعلقة بهذه الحفر فيقول: «كنت في طريقي إلى منزل عمتي عندما استوقفتني سيارةٌ تسأل عن محلٍّ لتصليح الإطارات، فأخبرت السائق أن يتابع طريقه حتى يصل إلى «طجّة» (حفرة) كبيرة ثم يتحول يميناً عشرين متراً فيجد مبتغاه. ابتسم الرجل وقال: «وهل هناك حفرٌ أكبر من هذه التي أمامنا؟!» فابتسمت بدوري وأيقنت أنه لم يرَ الحفر الحقيقية بعد».

أسباب المشكلة

زرنا المجلس المحليّ في بلدة قيراطة بريف حماة الشماليّ وسألنا رئيسه، مصعب الخليف، عن أهم أسباب هذه الظاهرة فجاء في الدرجة الأولى انخفاض الشعور بالمسؤولية تجاه الممتلكات العامة. إذ إن المواطنين أنفسهم يقومون بعمليات الحفر غير المسؤولة، إما لصيانة بعض شبكات الصرف الصحيّ الخارجية، أو لتمديد شبكة أنابيب تنقل المياه إلى البيوت من الآبار المجاورة، دون ردم تلك الحفريات لاحقاً. «لا شك أن المواطنين يتحملون جزءاً كبيراً من المسؤولية عندما يقومون بعمليات الحفر العشوائية دون ردمها وإصلاح الطريق. وهذا الأمر من شأنه المساس بالمصلحة العامة»، قال الخليف بنبرةٍ تشي بكمٍّ كبير من مشاعر الغضب والتأنيب قد تصل إلى حدّ تقريع الأهالي الذين اعتاد بعضهم عدم المسؤولية خلال سنوات الحرب الطويلة التي يعيشونها.

وذلك فضلاً عن سقوط القذائف المدفعية وبراميل المروحيات وقنابل الطائرات الحربية في الشوارع والطرقات، نتيجة أعمال القصف العشوائية التي تقوم بها قوات النظام. وقد يكون القصف غير عشوائيٍّ أحياناً بل يتلو استهداف المدينة، في محاولةٍ من النظام لقطع الطرق ومنع سيارات الإسعاف والدفاع المدنيّ من التوجه إلى منطقة القصف الأولى.

وبالطبع لا ننسى العوامل الجوية من الأمطار والتقلبات المناخية والتفاعلات الكيميائية بين الإسفلت والمواد المنبعثة من عوادم السيارات، وفعل الزمن، وغيرها من أسبابٍ غير مباشرة.

بين المسؤولية والحلول الفردية

يؤكد لنا ميلاد السلوم (يعمل في تصليح السيارات/ دوزان) أن ما يصرف لإصلاح أعطال السيارات الناتجة عن سوء الطرقات كفيلٌ بترميم جميع الطرق في المدينة. فبينما يكلّف زوج الأمتصورات أكثر من 70 ألف ليرةٍ للسيارة الحديثة، وتزيد تكلفة زوج مخمّدات السيارة السياحية عن 150 ألفاً؛ يمكن أن تذهب هذه الأموال لإصلاح الطرق فنتخلص من المشكلة كلياً بدلاً من الالتفاف على حلها وبقائها عثرةً مستشريةً في كل الشوارع.

المسؤوليات مركّبةٌ ومتداخلةٌ بالتأكيد. فإصلاح الطرق وردم الحفر والفجوات مسؤوليةٌ يتحملها القائمون على دوائر الخدمات، التي تتعدّد أسماؤها بين منظمةٍ أو جمعيةٍ أو مجلس إدارةٍ محلية أو مكتب عامٍّ للخدمات، والتي تتوزع على امتداد رقعة المناطق المحرّرة في الداخل السوريّ. يشير علاء العبد الله، وهو مدرّسٌ في إدلب، إلى أنه «لا يمكن القيام بالمستحيل بجهودٍ فردية، فالحرب وسنواتها الست العجاف لم تبق ولم تذر. ولا يستطيع أيّ مجلس محليٍّ أن يخدم مدينته أو بلدته بشكلٍ كافٍ بسبب ضعف التمويل وانقطاعه أحياناً، ونقص الخبرات والإدارة غالباً. ولا بدّ من قيام هيئةٍ إداريةٍ على مستوى المناطق المحرّرة ككلّ، وسنّ قوانين ناظمةٍ وملزمةٍ ووضعها موضع التنفيذ. في هذه الحال يمكن أن نقلل من وجود هذه الظاهرة إن لم نستطع معالجتها».

إن تمكنا من تنفيذ مقترحات المواطنين ذوي الشعور العالي بالمسؤولية فربما يستيقظ محمد الأسود من غيبوبته فيجد تغيراً جدّياً في نوعية الخدمات التي تقدمها الدوائر المسؤولة في المناطق المحرّرة، ما يساعد في حمايةٍ آخرين من خطرٍ قد يكون أشد تأثيراً مما تعرّض له هذا الشاب.

الحشيش والحبوب المخدّرة في سورية اليوم

مصطفى أبو شمس

انتشرت ظاهرة الإدمان على الحشيش (القنّب الهندي) والأدوية المخدرة في معظم أنحاء سوريا بشكلٍ كبيرٍ خلال السنوات الأخيرة، وخصوصاً بين جيل الشباب من 18 حتى 35 عاماً، نتيجة ظروف الحرب والفقر والجهل وغياب الرقابة القضائية والصحية، سواء في المناطق الواقعة تحت سيطرة النظام أو المناطق المحرّرة، وإن تباينت التفاصيل. ولنلقي الضوء على هذه الظاهرة أجرينا هذا التحقيق في مدينة اعزاز بريف حلب الشماليّ.

الحشيش إدمان «كيف» وليس إدمان «دم»

يقول محمد (32 سنة): «يختلف مصدر مادة الحشيش بحسب المواسم، ففي الشتاء تأتينا من منطقة بعلبك في لبنان، وفي الصيف تأتينا من أفغانستان. وهي بذرة حمراء. يتراوح سعر كل وزنة (25 غ) بين 14000 و20000 ليرة. تصنع الوزنة ما يقارب 40 سيجارة، والمعدل الوسطيّ لمن يتعاطى هذه المادة خمس سيجارات في اليوم. تتراوح أعمار معظم الذين يتعاطون الحشيش بين الـ20 والـ35 سنة، وفي السنوات الأخيرة رأيت شباباً بعمر الـ15 سنة يتعاطون».

زاد عدد مروّجي الحشيش فصرنا نراهم في الطرقات، أما قبلاً فكان محصوراً في أيدي عددٍ قليلٍ من التجار. الآن صار كثيرٌ من الناس يبيعونه، «صارت شغلة اللي ما لو شغلة»، وخصوصاً بعد تضاعف أسعاره فأصبح تجارةً مربحة. وتحوّل الكثير من المتعاطين، نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة، إلى مروّجين لهذه المادة، يبيعونها لتأمين المال اللازم «لفكّ» الحشيش الذي يستخدمونه.

ويعلل محمد اختلاف سعر الوزنة من «معجونة الحشيش» حسب نوعها، فمعجونة بعلبك «أتقل وبتعبّي الراس أكتر من الأفغانية». ويضيف: «معظم الحشاشين يعرفون أن الحشيش إدمان نفْس. نفسك بتطلبه، مو متل السيجارة العادية أو المخدرات دمك بيطلبها. ولذلك ترى المتعشقين في الحشيش عند انقطاعه يبحثون عن أي طريقةٍ لجلبه... بيبيع خاتم المرة، بيبيع تيابه، بيسرق بيت، بينشتر، مو مهم! المهم أنه يحصل على الحشيش».

«الحشيش ندل»، هذا ما قاله أبو الطيب (28 سنة) أحد المتعاطين في المدينة. فعندما تتعاطى هذه المادة تعيش مع أوهامك، وتكون حركتك بطيئة، وتشعر بالخوف حتى من «كأس ماء». وعن سبب تعاطيه قال: «في إحدى السهرات أعطاني أحد أصدقائي سيجارة حشيش فشعرت بالسعادة، فقد هربت من الواقع الذي أعيشه ومن الطائرات والضرب ومشاهد القتل. صرت أتردد عليه كل يوم لإعطائي سيجارة، ثم تطورت الحالة فصرت أشتري. يسميه صديقي «كيفة» وأنا أشعر فعلاً بذلك عند شربه، وخاصةً في الساعة الخامسة صباحاً مع طلوع الفجر، ذلك أفضل وقتٍ لتناول الحشيش».

مازن أحد مروّجي هذه المادة من مدينة حلب، واستقرّت به الحال بعد نزوحه من حيّ الحيدرية في اعزاز، يقول: «يأتينا الحشيش من لبنان عبر تجار في النظام، أو من أفغانستان عبر تركيا، وبكمياتٍ كبيرة، نفرزها حسب الأنواع وبشكل وزنات (25 غ) ونبيعها. زادت الكميات التي تأتينا في الفترة الأخيرة مع ازدياد عدد المتعاطين، فمعظم الناس في حاجةٍ إلى الهروب من الواقع الذي يعيشونه».

وعن الزراعة قال: «لم تكن هناك زراعة للحشيش في سورية، ولكن في بداية 2013 قام تنظيم الدولة بزراعته في منطقة حريتان ضمن مزارع محميةٍ لا يستطيع أحدٌ الوصول إليها، وأيضاً في قباسين في الريف الشرقيّ، وذلك بهدف التمويل. وصار الحشيش يُزرع أيضاً في مدينة عفرين التي تسيطر عليها قوات الحماية الكردية، وفي بعض قرى إدلب، وسمعت أن هذه الزراعة تحارب من قبل القائمين على تلك المناطق وتحرق وتصادر موجوداتها. لم أرَ هذه المزارع ولا أيّ كميةٍ منها، ولكن الاحتمال القائم أنها تهرّب إلى تركيا وتغلف ثم تعاد إلينا».

يقول الحاج أبو محمد، وهو أحد سكان مدينة اعزاز القدامى: «صرت أرى هذه الظاهرة في البيوت التي أزورها، حتى أني رأيت بعض الآباء والأبناء يشربون الحشيش سوياً أمام عائلاتهم!».

ويعزو السبب إلى «الانهيار الأخلاقي والديني، «ما ضل عيب». ونتيجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية وظروف الحرب، لم تعد هناك سلطةٌ للأب على ابنه. ومع غياب الآلية الرقابية القضائية التي لم تعد تحاسب الأشخاص على تعاطي هذه المواد صرت تراها في الطرقات وفي محلات السمانة وعند بائعي الدخان».

أحمد قبلان، معالجٌ نفسيٌّ في اعزاز، قال: «انتشرت ظاهرة تعاطي الحشيش بكثرة، فأنت تلاحظ المظاهر التي يعاني منها المتعاطون -من شراهةٍ في الطعام وإسهالٍ واحمرارٍ في العين وبطءٍ في الحركة وعدم توازن- عند كثيرٍ من الناس وفي الطرقات. لا توجد أيّ رقابة، كما لا توجد مراكزٌ لمعالجة الإدمان في المنطقة».

أما الأستاذ عبد الحليم الحايك، ماجستير في الاقتصاد ومدير مركز للدعم النفسيّ في المدينة، فقال: «يعدّ الدافع الاقتصاديّ وشراهة التجار للربح الهدف الأول من ترويج هذه المادة. وتعدّ اعزاز منطقةً مؤهلةً لذلك نظراً لموقعها الحدوديّ. لا أعتقد أن هناك توجهاً لتخريب عقول الشباب، مع العلم أن هذه المادة ستؤذي معظم أبناء هذا البلد على المدى البعيد».

«حبوب الوش» المخدّرة أخطر من الحشيش

تعدّ الأدوية التي تستخدم لأغراض المعالجة النفسية أخطر من الحشيش وحتى من الكوكائين، وذلك لتأثيرها الأكبر وسهولة إخفائها ورخص ثمنها، فهي في متناول الجميع، ولذلك تنتشر في الآونة الأخيرة حتى بين بعض النساء. وهي حبوبٌ تدعى «حب الوش»، كالترامادول والبركسيمول (ديكستروبوكسيفين) والبالتان (بنزهكسول). ويؤدي استخدامها بطريقةٍ خاطئةٍ إلى الإدمان، وتعمل على تخريب الدماغ، وقد تؤدي الجرعات الزائدة منها إلى الموت.

يقول الصيدلي خالد إن «الأكثر انتشاراً بين الحبوب هو الترامادول، وبعيارات 50 ملغ و225 ملغ هندي المنشأ. وهناك ظاهرةٌ جديدةٌ هي التصنيع المحليّ غير القانونيّ للترامادول، ولا توجد معلوماتٌ دقيقةٌ عن فعاليته أو أمانه أو مكان تصنيعه. ويأتي البرازولام في المرتبة الثانية، لكن البعض يتجنبه لأثره المنوم. ويأتي الكودين ثالثاً، ثم الديازيبام وديكستروبروكسيفين وبسودوايفدرين».

وتعدّ الصيدليات ومستودعات الأدوية المصدر الأهم للحصول على هذه المواد التي تصنّع في معامل الأدوية السورية وتنقل إلى المناطق المحرّرة عن طريق تجارٍ في مناطق النظام. كما يتم استيرادها من الدول المجاورة، وخصوصاً مادة الترامادول التي تأتي من الهند عبر الحدود التركية، والبالتان الذي يأتي من تركيا على شكل مشدّ (كيس يربط بحبل) يحوي ألف حبة.

ويعزو الصيدلي خالد كثرة تعاطي هذه الحبوب إلى «الإحباط والخوف والفقر، وكثرة الإصابات الجسدية نتيجة الحرب وعدم القدرة على تحمل الألم التي لا تنفع معه المسكنات المركزية، فيلجأ الأطباء إلى هذه المواد للتسكين، ومع استمرار استخدامها يتحوّل

المصاب إلى مدمن. بالإضافة إلى أن أسعار هذه الأدوية رخيصةٌ جداً، إذ لا تتجاوز الدولار للعبوة ذات 20 حبةً من أيّ صنفٍ دوائيّ، وأحياناً لا تتجاوز 20 سنتاً للعبوة الواحدة».

بينما يرى المحامي أحمد أن أحد أهم الأسباب هو «تقديم هذه الحبوب للمقاتلين لتثبيتهم في المعركة، فهذه المواد تجعل المتعاطي لا مبالياً ولا يشعر بالخوف أو بالألم، لأنها تدخله في حالةٍ من الذهول وعدم الإدراك. وكما أن هناك دولاً سعت إلى قتل الإنسان السوريّ بمختلف أنواع الأسلحة، فقد سعوا أيضاً -بكل إمكانياتهم الفكرية والمالية- إلى قتل الانسان وتدميره بالمواد المخدرة. فمن لم يستطيعوا قتله بالصواريخ الارتجاجية قتلوه بالحشيش والحبوب».

ويتابع: «الكثير من القادة في الفصائل المسلحة أسهموا -لغايةٍ ربحية- في إدخال ملايين الحبوب المهدئة وبيعها في الأسواق. إضافةً إلى غياب القوانين الرادعة التي تمنع تداول هذه المواد وبيعها، إذ تكتفي المحاكم القائمة بمحاسبة بعض المتعاطين وتترك التجار بلا رقابة. وتتراوح عقوبة المتعاطي بين السجن لستة أشهر وغرامة 100000 ليرة، في حين كانت تصل في السابق حتى الإعدام».

ويعتبر الأستاذ أحمد أن «القوانين والنظم والقرارات تستمد قوتها من قوة النظام الحاكم والدولة الواحدة، وهذا الأمر غير متوافر في منطقتنا حيث يسيطر كل فصيلٍ على شارع أو قريةٍ ويعدّ الحاكم الفعلي فيها». أما عن دور مديرية صحة حلب الحرّة فيقول: «لا تستطيع مديرية الصحة -الغائبة تماماً عن الساحة- فعل أي شيءٍ مع وجود السلاح والرغبة الجامحة عند المتنفذين وبعض القادة لجمع أكبر كميةٍ من الدولارات».

والحل؟

يقول الصيدلي خالد: «دون استتباب الأمن وقيام دولةٍ حقيقية فإن البحث عن حلٍ صعبٌ جداً. مجتمعنا الإسلاميّ يحرّم المخدرات قطعياً، إلا أن وجودها القانونيّ كأدويةٍ أعطى رخصةً لانتشارها. الحل في تكثيف الرقابة على الصيدليات، أو توقف إنتاج هذه المواد كلياً، والسيطرة على الحدود لمنع التهريب، وتوعية الأهل».

من جانبه يقول الأستاذ عبد الحليم: «يكمن الحل في حملات التوعية التي توضح مخاطر هذه الحبوب وآثارها في وسائل التواصل الاجتماعيّ وخطب الجمعة في المساجد، وإنشاء مراكز لمعالجة الإدمان».

أما المحامي أحمد فيقول: «يجب أن تكون هناك قوانين رادعة تطبّق على الجميع، وتشديد عقوبات المروّجين، وضبط الحدود. كما يجب أن تشكل مديرية الصحة لجنةً لملاحقة الأطباء والصيادلة الذين يتاجرون بهذه المواد».

المشاريع الصغيرة في الجنوب السوريّ

بين الحاجة الملحة ونقص الدعم

أيهم أبو حوران

كثيرةٌ هي العوائل التي فقدت معيلها خلال السنوات الماضية. ولا يقتصر فقدان المعيل على وفاته أو اعتقاله أو إصابته، بل يمتدّ أحياناً إلى فقدان الأشخاص أعمالهم كما هو الحال بالنسبة إلى الموظفين الذين فصلوا من الدوائر الحكومية لارتباطهم بالثورة السورية، أو حتى فقدان بعض الشباب دراستهم، وبالتالي انتفاء أيّ أملٍ بالتوظيف بعد التخرّج. وقد أدّى ذلك إلى سوء الحالة المعيشية لعددٍ كبيرٍ من العائلات في جميع المناطق المحرّرة دون استثناء.

السيد أبو محمد، وهو أحد الموظفين المفصولين، قال لمجلة «عين المدينة»: «بعد مشاركتي في التظاهرات المناهضة لنظام الأسد عام 2011 بريف درعا واجهت قراراً بالفصل التعسفيّ من وظيفتي، ولم يكن لديّ أيّ مصدر رزقٍ آخر، فاضطررت إلى الاستدانة من الأقارب لأفتح دكاناً صغيرة أعتاش منها أنا وعائلتي. واجهت كثيراً من المشاكل في البداية من ناحية الانسجام مع العمل الجديد، وكذلك في سداد الديون، لكن الأوضاع باتت أفضل بعد مرور أشهرٍ من العمل».

السيدة هاجر، وهي أمٌّ لأربعة أطفالٍ استشهد زوجها خلال قصفٍ مدفعيٍّ طال منزلها في ريف القنيطرة، تقول إنها عانت لعامين بعد استشهاد زوجها، وكانت تعتمد على مساعدات بعض المتبرّعين وإخوتها وأقارب زوجها، إلى أن زوّدتها إحدى المنظمات العاملة في المجال الإنسانيّ بماكينةٍ للخياطة وبعض المستلزمات من خيوطٍ وقطع قماشٍ فجعلت منها مصدراً للرزق، إذ تقوم بخياطة كل ما يتعلق باحتياجات النساء في منطقتها، وتعيل بذلك نفسها وأبناءها لتأمين احتياجاتها المعيشية اليومية.

بسام، وهو شابٌّ تخلى عن دراسته في جامعة دمشق إثر اعتقاله عقب اندلاع الثورة، لم يكن في وسعه إلا أن يبادر مع بعض أصدقائه إلى القيام بمشروعٍ صغيرٍ يتمثل في مدّ شبكةٍ للإنترنت عبر مجموعةٍ من النواشر في قريته بريف القنيطرة، ما أمّن لهم دخلاً مؤقتاً في ظل قطع النظام شبكة الاتصال والإنترنت عن المنطقة.

وبالرغم من قدرة البعض على تأمين بدائل أو مشاريع صغيرةٍ لتغطية الاحتياجات المعيشية، إلا أن مصاعب كبيرةً ترافق تأمين مثل هكذا مشاريع بحسب السيد مأمون، وهو عضو مجلس محليٍّ في ريف درعا. إذ تشير الإحصاءات المحلية إلى أن أكثر من 80% من عائلات الشهداء والمعتقلين والمصابين، وكذلك المفصولين من وظائفهم أو جامعاتهم، لا يستطيعون تأمين دخلٍ شهريٍّ دائم يكفيهم. وقد يحصل بعضهم على كفالاتٍ شهريةٍ أو مؤقتةٍ من بعض المتبرّعين أو من بعض المنظمات المعنية بالشأن الإنسانيّ، لكنها لا تكون كافيةً في الغالب.

يقول السيد مأمون إن مشاريع متعددةً يمكن أن تكون ذات فائدةٍ جمّةٍ للمجتمع في المناطق المحرّرة، فمثلاً يمكن أن تكون ورشة خياطةٍ صغيرةٌ مصدر دخلٍ جيدٍ لعددٍ من النسوة، مع تأمين عددٍ من آلات الخياطة والقماش والطاقة الشمسية اللازمة، إذ يحرّض ذلك على الإنتاج والإبداع الذاتيّ ويحوّل المرأة إلى عاملٍ فعالٍ في المجتمع. كما يمكن أيضاً أن تقام مشاريع من قبيل تزويد بعض العائلات برؤوسٍ للماشية في بعض المناطق الريفية المحرّرة لإنتاج الحليب واللبن والجبن والزبدة والسمن، ما يحسّن الوضع المعيشي لتلك العائلات ويحفزها على توسيع إنتاجها.

من جهته أكد المهندس أبو عمر، وهو أحد القائمين على تصميم بعض المشاريع الهندسية، أن الدمار الحاصل في المنطقة الجنوبية جرّاء المعارك على مدى سنواتٍ بات يحتاج إلى عملٍ وجهدٍ كبيرين لترميم بعض المنشآت الحيوية وإعادة إعمار بعضها. وبيّن أبو عمر أن فرصاً كبيرةً للعمل تنتظر منظمات المجتمع المدنيّ التي يمكنها أن تستغل هذا العدد الهائل من العاطلين عن العمل في بعض القطاعات، كإصلاح آبار المياه وشبكاتها وتعقيم مياه الشرب. كما يمكن أن يتمّ تشجيع مشاريع النظافة العامة في القرى والبلدات مع توفير الكوادر اللازمة لذلك، ويمكن أن يكون ترميم المدارس ومنازل المتضرّرين مجالاً لتوفير فرص عملٍ جيدةٍ أيضاً.

وأكد الناشط أبو شهد أن العائق الأكبر أمام تنفيذ المشاريع الصغيرة -والمتوسطة- وتسخيرها لإفادة العائلات والأفراد المنقطعين عن العمل، هو عدم توافر الإمكانيات المادية اللازمة للقيام بذلك على مستوىً واسع.

تأمل الكثير من العائلات في أن تتوسع هذه المشاريع، وأن تنتقل منظمات المجتمع المدنيّ من توزيع الكفالات الشهرية أو المعونات الإغاثية الدورية إلى تمويل وتنفيذ المشاريع الإنتاجية التي تؤمّن استمرارية الدخل وتفعّل التنمية المجتمعية.

مأزق «فتح الشام» ومحنتها الآتية

سعد عبد الباري

خلال الأسبوعين الأخيرين كانت جبهة فتح الشام عرضةً لخمس هجمات جوّية -أميركية على الأرجح- في محافظة إدلب. قتلت طائراتٌ دون طيار، في أربعٍ منها، قادةً من مراتب رفيعةٍ في الجبهة، فيما استهدفت الخامسة مقرّاً اتضح أنه سجن، وأودت بحياة 20 من سجنائه.

لم تتوقف الهجمات الأميركية ضد جبهة النصرة منذ الأشهر الأخيرة لعام 2014. وكانت هذه الهجمات، على وتيرتها المنخفضة سابقاً، مستوعبةً في سياق الملاحقة المتأنية من الأميركيين لفروع تنظيم القاعدة. لكن ارتفاع وتيرتها اليوم، وبعيد توقيع الهدنة التي استثنت فتح الشام ولم يكن للأميركيين دورٌ في رعايتها، بين فصائل من المعارضة المسلحة ونظام الأسد، يلقي أسئلةً تصعب الإجابة عنها في خصوص تصاعد الملاحقة المفاجئ في هذا التوقيت؛ في الأيام الأخيرة لإدارة أوباما، وقبل أن يأتي ترامب بسياسةٍ جديدةٍ ستكون شديدة القسوة بلا شك على جبهة فتح الشام.

تبدو الوسائل المتاحة للجبهة اليوم في التصدي لهجمات الجوّ أو تجنّبها محدودةً للغاية. وبالرغم من بعض الإجراءات التي أقدمت عليها، مثل إخلاء بعض المقرّات وتشديد الاحتياطات الأمنية وتعميم إرشاداتٍ خاصّةٍ على بعض القادة للتمويه على الطائرات دون طيار؛ تبدو فتح الشام اليوم مفتقرةً إلى هامش المناورة. وصار جلياً أن الطريقة الوحيدة كي تفلت من الهجمات هي أن تحلّ نفسها، وهذا ما يستحيل فعله من جانبها، فلا يبقى في متناول اليد سوى التكيّف مع الهجمات والحؤول دون أن تسبب استنزافاً للأفراد النوعيين في صفوفها. فيما يبدو أنها لا تفكر، في المدى المنظور على الأقل، في ردات فعلٍ انتقاميةٍ خارج الحدود.

كان تحييد التحالف الدولّي، والأميركيين على وجه الخصوص، أحد الأهداف المبتغاة من وراء فك ارتباط جبهة النصرة بتنظيم القاعدة وتغيير اسمها الى فتح الشام. وكان أحد الأهداف أيضاً مشروعُ اندماجها المتعثر أو الفاشل بحركة أحرار الشام وفصائل أخرى مقبولةٍ من المجتمع الدولّي. ومثلما سيحرج الاندماج، لو تحقق، الولايات المتحدة وحلفاءها إن أرادت استئناف عداوتها لفتح الشام بعده، ويجعلهم في مواجهةٍ مباشرةٍ مع القطاع الأوسع من المقاتلين السوريين المعارضين للنظام؛ فإن فشله المتزامن مع تصاعد الضربات ضد الجبهة اليوم يحرج رافضيه من حركة أحرار الشام، ويظهرهم في موقع المتخاذل عن نصرة فئةٍ مجاهدةٍ تقاتل النظام، ما قد يضعف مكانتهم الجهادية لدى بعض مؤيدي الحركة وفي صفوفها أيضاً. ومع مواصلة قوات الأسد وحلفائها الطائفيين خرق الهدنة لتحقيق انتصاراتٍ موضعيةٍ هامةٍ على جبهات قتالٍ عدة، تتبدد المكاسب التي أحرزتها براغماتية أحرار الشام، وربما تُقرأ على أنها تفريطٌ في حقوقٍ لا يُفرَّط فيها، وعلى أنها تبعيةٌ ذليلةٌ للأطراف الإقليمية المنشغلة بمصالحها المباشرة قبل أيّ مصلحةٍ أخرى.

من جهةٍ أخرى تساعد الهجمات الأميركية، إن ظلت على تصاعدها الحالي، في تمتين صفوف فتح الشام وتوحيد تياراتها على موقفٍ عامٍّ أشد تصلباً، وتساعد أيضاً في ترسيخ الصورة المثالية التي تحاول الجبهة رسمها لنفسها لدى الأكثرية السنّية غير المعنيّة اليوم سوى بهزيمة النظام ووقف عدوانه المريع عليها بوصفها الحامل الرئيسيّ للثورة. وسيجلب دور الضحية التي تدافع عن أهل السنّة، الذي تحاول فتح الشام لعبه في ساحة تنافسها مع تنظيم داعش -المحتكر الأول لهذا الدور- من طرف، ومع الفصائل الجهادية الأخرى من طرفٍ آخر، المزيد من المؤيدين والأتباع، لا سيما مع تصاعد الشكوك في حقيقة الموقف الدوليّ من النظام. وهي شكوكٌ تؤكدها كل يومٍ مظلوميةٌ جديدةٌ تضاف الى قائمة مظالم طويلة.

بدرجةٍ أقل من داعش استثمرت جبهة النصرة ثم فتح الشام في صراع الطوائف. ربما نبع ذلك من بعض حكمةٍ وبعد نظرٍ تحلى بهما صانعو برامجها، وربما جاء نتيجة هشاشة عودٍ واضطرابٍ رؤى لم تنضج بعد. لكن الاستفراد بها بالطريقة والتوقيت اللذين تريدهما الدول الكبرى الفاعلة في الشأن السوريّ، مع ترك حزب الله اللبنانيّ -المصنّف على قائمة الإرهاب- والميليشيات الشيعية متعدّدة الجنسيات تواصل أدوارها القتالية ضد «السنّة المظلومين»، سيجعل من هذا الاستثمار واحداً من الأساليب الرئيسية التي تعتمدها فتح الشام في كفاحها من أجل البقاء والتجذر عميقاً في بنية المجتمعات السنّية في سورية.

أربع سنواتٍ على المنفى، أربع سنواتٍ على المجزرة

نعم، أكملت، اليوم، سنتي الرابعة خارج سوريا. أربع سنواتٍ هي المدّة التي تحكم فيها أيّ حكومةٍ في مختلف بلدان العالم القائمة على انتخاباتٍ دورية، ما لم يسحب منها البرلمان تفويضه. ويتشكل البرلمان، بدوره، كل أربع سنوات، بناءً على تفويضٍ من الشعب عبر صناديق الاقتراع.

بكر صدقي

غير أن للزمن السوريّ رأيٌ آخر. فلا تعدو السنوات الأربع المنقضية كونها جزءاً من المأساة السورية التي ستدخل، بعد بضعة أشهر، سنتها السابعة، في حين أن النظام الحاكم في سوريا قائمٌ على «الأبد» أي اللازمان. فقد الزمان، مع هذا النظام، طبيعته السيالة المتحركة تعريفاً، ليحل محله السكون المطلق كمثل رسوخ المكان. المكان الفارغ فراغ السديم بين النجوم والمجرات.

وإذ قرر السوريون، ذات يوم من شهر آذار 2011، أن يدخلوا الزمان، كباقي خلق الله، ويمسكوا بمصيرهم، للمرّة الأولى منذ أكثر من نصف قرن، انهالت عليهم حمم الجحيم من كل اتجاه، فخاضوا التجربة الشاقة في طريقهم نحو الحرية، في مسارٍ دمويٍّ هو الأكثر مأساويةً منذ الحرب العالمية الثانية.

ربما كان قرار الخروج من أصعب القرارات التي اتخذتها في حياتي، لأنني كنتُ أدرك، في قرارة نفسي، أن العودة لن تكون قريبة، خلافاً للمأمول. فالسنتان اللتان سبقتا هذا القرار، بفترتيهما السلمية والمسلحة من الثورة، أثبتتا أن هذا النظام لن يرحل بالمظاهرات، ولا بالسلاح. فقد واجه الأولى بالعنف الشديد وبالأكاذيب، والثانية بسلاح أكثر تفوقاً وفتكاً وبمزيدٍ من الأكاذيب. ولم يبق من أملٍ في نهاية المأساة الوطنية سوى بضغوطٍ دولية، معزّزةٍ بزخم الثورة المستمرّ، تجبره على الرحيل.

كانت رحلة الخروج طويلةً ومحفوفةً بالمخاطر. خرجنا من الجهة الغربية، عن طريق دارة عزة، باتجاه عفرين، ومن هناك إلى إعزاز فبوابة باب السلامة، ثم كلّس وأخيراً عنتاب. رحلتنا التي بدأت في منتصف النهار تقريباً انتهت في الثامنة ليلاً. لم يفارقني الخوف إلا بعد آخر حاجز للنظام في مدخل حلب الغربيّ. ثم مررنا على عدة حواجز لفصائل عسكرية معارضة، كثر ظهور الملتحين السلفيين عليها. كان الجهاديون الأجانب أكثر من يثير الخوف، فقد عرفوا بقسوة القلب وغلظة الضمير، يحتكمون إلى السلاح في مواجهة المدنيين العزّل عند أيّ مسلكٍ يعتبرونه «كفراً»، بما في ذلك مجرد مخالفتهم في الرأي أو التصدي لممارساتهم. قرار القتل أسهل من شرب الماء، بخلاف تعاليم القرآن الكريم التي حرّم فيها «القتل بغير حق» بصراحةٍ لا يمكن الجدال فيها. شرط «الحق» هو الذي يتلاعب به أصحاب السلاح والغلبة، فيديرونه كيفما شاءت أهواؤهم ومصالحهم الدنيوية.

ثم جاء المقطع الأخير من مسار رحلتنا داخل الأراضي السورية، حيث سيطرة «قوات حماية الشعب» وحواجزها على مداخل القرى والبلدات الكردية. وإذا كان مسلحو هذه القوات عرفوا بانضباطهم العسكري الجيد، بالقياس إلى فصائل الجيش الحرّ، فلا شيء يضمن عدم تعرّض المرء للخطر على حواجزهم عند أقل اشتباه، وإن كانت حدود هذا الخطر لا تصل إلى احتمال القتل.

حين انتقلنا إلى الطرف التركيّ من الحدود انتهت كل المخاوف، لتحل محلها هواجس من نوعٍ مختلفٍ تماماً: أين سنبيت الليلة؟ هل سنتمكن من استئجار بيتٍ في هذا الوقت المتأخر؟ وأيّ حياةٍ جديدةٍ تنتظرنا في البلد المجاور؟ أي أننا انتقلنا، دفعةً واحدة، من جوّ الحرب وانعدام شروط الحياة الطبيعية إلى جوّ الأمان ومشكلات الحياة العادية. طوال الطريق من كلّس إلى عنتاب كان الشعور بالأمان ضاغطاً بطريقةٍ مرهقة: هل يعقل كل هذا التفارق بين حالتين تفصل بينهما كيلومتراتٌ قليلة؟ كنتُ أقرب إلى البكاء مني إلى تنهيدة الارتياح. ما الذي حلّ بنا «هناك» على الطرف الآخر من الحدود؟ هل يعقل أن يتطلب انتقال السلطة كل هذا الخراب والدمار والدم؟ هذا الانتقال الذي يتم بصورةٍ روتينيةٍ حدّ الملل، في كثيرٍ من بلدان العالم، ومنها تركيا التي أصبحت على أراضيها؟

في غضون ذلك لاحظت صوراً كبيرة لرجب طيب إردوغان، على لوحاتٍ إعلانيةٍ على جانبي الطريق، كتب عليها «بلدية غازي عنتاب ترحب بالسيد رئيس الوزراء». قلت في نفسي مستغرباً: «إذن، عندهم أيضاً شيءٌ مما عندنا!». فعلى رغم شعبية الرجل وإنجازات حكومته الباهرة، في السنوات السابقة من حكمه، لم أتوقع أن أرى في تركيا أياً من مظاهر تقديس الحاكم الفرد.

غير أن الخبر الكارثيّ الذي وجدناه في انتظارنا، عند وصولنا إلى المدينة، قد جبّ كل مخاوف الطريق، وهواجس الغربة، وغرابة تقديس أردوغان: قصفت طائرات النظام الحربية جامعة حلب، ظهيرة هذا اليوم المشؤوم، أثناء أداء الطلاب امتحاناتهم النصفية. الحصيلة مرعبة: أكثر من ثمانين شهيداً، هم انتقام النظام المجرم من طلاب جامعة الحرّية التي شهدت، قبل أشهر، إحدى أكبر المظاهرات في مدينة حلب.

عرفت، إذاً، لماذا كاد الشعور بالأمان أن يدفعني إلى البكاء.

أوهام الزعامة في الثورة، إلى أين؟

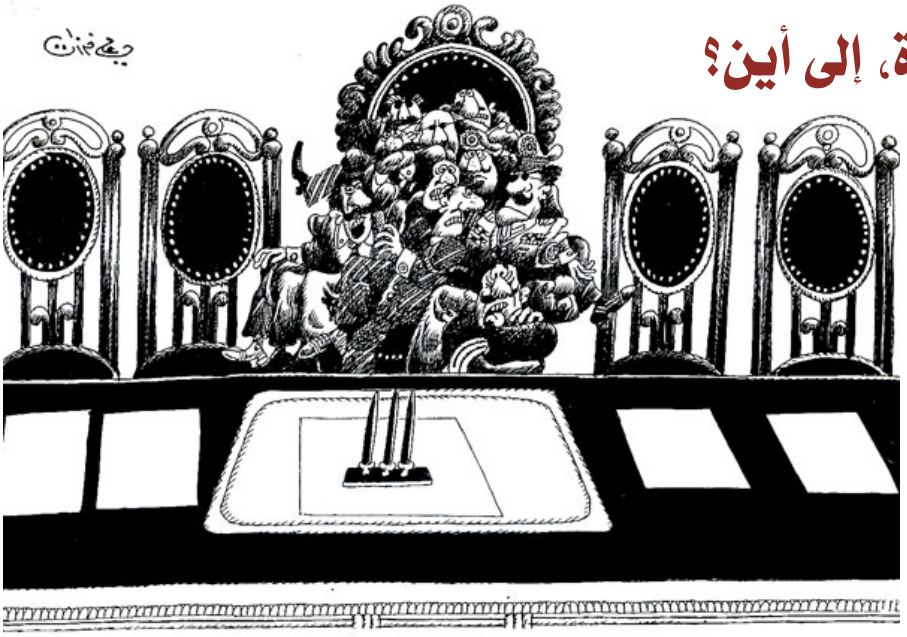

أحمد عيشة

كشفت الثورة، وهو ما يُسجّل لها بامتياز، الدوافع المكبوتة لدى كثيرٍ من السوريين بالسعي نحو زعاماتٍ وهمية، يصعدون فيها المنابر، والسحّارات، ويلمّعون شعورهم وياقاتهم أمام الكاميرات، وحتى في مكاتبهم أو بيوتهم عند الحديث الإذاعيّ، متبحّرين في العلوم كافة، من العسكرية إلى الاستراتيجية. هذا من جهة، ومن الأخرى عرّت الثورة حتى الجذور مدى توغل النظام في مختلف بنى المجتمع، وتوظيفه مختلف الممكنات المتاحة له قسراً وطوعاً نحو هدفٍ واحدٍ هو الذي أعلن عنه منذ البداية: «الأسد أو نحرق البلد».

بمعنى ما، كان هناك تفاعلٌ واضحٌ بين قوة النظام التدميرية والفاعلين الآخرين في البلاد، الأول بوضوح وعنايةٍ وعملٍ دؤوبٍ للوصول إلى هدفه، والثاني بعملٍ تجريبيٍّ بدائيٍّ في الميادين كافة، من السياسة إلى العسكرة، مروراً بما يعرف بمنظمات المجتمع المدنيّ.

ففي العمل السياسيّ المعارض، بشقيه القديم والحديث، كان السعي إلى تحقيق المصالح والأوهام الحزبية والضيقة هو الأهمّ، تحت غطاء الأهداف الوطنية للثورة. بمعنى معاكس، بدلاً من أن تكون المطالب والمصالح الحزبية جزءاً مسخراً لخدمة أهداف الوطن والغالبية من البشر، كان المعارض يطالب بالحرية التي تسمح له بنشر أفكاره وتصوراته حتى لو كانت تنتمي إلى عهد الأساطير، مع حرمان غيره من الاختلاف معه ومساءلته. كما اقتصر مفهومه للديمقراطية على صندوقٍ انتخابيٍّ يوصله هو فقط إلى السلطة، وإن حصل غير ذلك فلا بد من البحث عن خيوط المؤامرة التي حالت دونه أو أقصته، متهماً الجميع بالإقصاء، وهو مفهومٌ يستخدمه كثيرٌ من السياسيين في غير محله، كما يخاطبون الجمهور باستعلاءٍ وبادعاءٍ واهمٍ بالمعرفة، بلغةٍ تعود إلى عهدٍ ولى تماماً: يا جماهير أمتنا العربية، يا شعبنا الأبيّ....

أما الشباب، الذين أطلقوا الثورة ونظّموها، فقد وقعوا في ورطةٍ منذ البداية، وهي علاقتهم بالأحزاب التقليدية المعارضة، وإحساسهم الصادق بنوايا هؤلاء بالتربّع على أكتافهم لغاياتٍ بعيدةٍ عن مطالبهم. ومن ناحيةٍ أخرى عجزهم عن خلق قيادةٍ جديةٍ للثورة، تتنازعهم أوهام الزعامة التي شجعهم عليها بعضٌ من أطراف المعارضة ولمّعت فيها كثيراً وكالات الأنباء العربية والعالمية تحت أسماء مختلفة، فكانوا على عجالةٍ كبيرةٍ من أمرهم في أن يصبحوا زعماء كباراً، دون معرفة الإمكانات والوقائع والتاريخ، أي بفقدان الخبرة السياسية اللازمة.

أما ما عرف باسم منظمات المجتمع المدنيّ، التي تأسست غالبيتها خارج البلاد لأسبابٍ كثيرة، وغاب عنها شرط وجودها وهو المجتمع والدولة؛ فكانت أشبه بشركاتٍ صغيرةٍ استطاع المانح الأجنبيّ والعربيّ استدراجها إلى فخّ التوهم أنها صاحبة الحقّ والمشاركة في صنع القرار والمصير، وخاصةً في ظل غياب مؤسّساتٍ بديلةٍ للدولة. إذ ما يزال المجتمع الدوليّ -ورغم كل المآسي- يعترف بحكومة النظام كممثلٍ شرعيٍّ للبلاد من جهة، ولم تتبلور مؤسّساتٌ بديلةٌ جديةٌ من جهةٍ ثانية، فقد كانت تجربة الحكومة المؤقتة مثالاً للمحسوبية، ناهيك عن فسادها الإداريّ والمالي.

في حالة كهذه وجدت هذه المنظمات نفسها أمام مسؤولية السلطة والعمل المدنيّ معاً، في غياب الجسد (الدولة) وأحد أجنحته (السلطة)، ما أوصل هذه التجربة إلى نتائج أقل ما يقال عنها إنها تعمل وفق مصالح المانح، رغم تقديمها الكثير من الخدمات.

أما الفصائل العسكرية، بعد أن تمكنت من طرد قوّات النظام من بعض الأراضي والمدن، فقد وجدت نفسها صاحبة الأمر والنهي في أمور المجتمع كله. فهي متحكمٌ جديدٌ وليس بديلاً، بمعنى التحكم بمصير الناس وفق منظومة مفاهيم وقيم تجريبيةٍ ولحظيةٍ مستلهمةٍ من فهمٍ مبسطٍ للإسلام وشريعته. ناهيك عن الممارسات التي تلازم جميع السلطات بغياب جسدٍ أو هيئةٍ تحاسبها، أو إن قامت هي ذاتها بتشكيل الهيئات القضائية شرعيةً أم وضعية، إذ سرعان ما تصبح هذه الهيئات في موضع المحاسبة والسؤال، لا العكس، وهذا يفسّر دفاع الشرعيين عن قادة فصائلهم مهما ارتكبوا حتى الكفر!

اعتقد هؤلاء القادة، بعد سيطرتهم على أجزاء من البلاد (وكلٌّ في منطقته)، أنهم لا يقلون قدرةً وشهرةً عن خالد بن الوليد وأبو عبيدة الجراح. فهم أصحاب التفكير الاستراتيجيّ والرؤية السياسية الصائبة، وأسماء فصائلهم -ولحاهم- تشير إلى ذلك.

الثورة والتكنولوجيا كشفتا عن كثيرٍ مما كان مقموعاً لسنواتٍ طويلة، وهو أمرٌ إيجابيّ، لكن التساؤل هو: كم من الآلام والضحايا يلزمنا حتى نتخلص من وهم الزعامة وننتقل إلى العمل المشترك الذي يبرز الزعامات الحقة، الزعامة التي تجسد الطموح الوطنيّ أولاً؟

المساعدات العسكرية الأميركية تقوّي الطموحات الكبيرة لميليشيا سوريا الكردية اليسارية

ليز سلاي
واشنطن بوست/ 7 كانون الثاني
ترجمة مأمون حلبي

في غرفة صفٍّ سابقةٍ في مدرسةٍ ثانويةٍ في مدينة تل أبيض، كان يتمّ تجهيز قرابة 250 متطوّعاً عربياً من قِبل موجّهين أكرادٍ من أجل تلقي تدريباتٍ عسكريةٍ على يد جنودٍ أميركيين للمشاركة في الحرب المدعومة أميركياً ضد تنظيم الدولة الإسلامية. كان معظم المتطوّعين من قرىً تحيط بمدينة الرقة، ومن المتوقع أن يتم نشرهم لصالح معركة المدينة ذات الأغلبية العربية، الرقة التي تشكل حالياً الهدف الرئيسيّ للجهود العسكرية الأميركية في سوريا.

لكن في البداية، وفقاً للمدرّبين الأكراد، يجب على المتطوّعين أن يتشرّبوا أفكار عبد الله أوجلان، الذي تصنّف جماعته كمنظمةٍ إرهابيةٍ من كلٍّ من واشنطن وأنقرة. كان المشهد يعبّر عن تعقيدات الحرب المدعومة أميركياً ضد تنظيم الدولة في سوريا. حركةٌ كرديةٌ تؤمن بأفكارٍ على النقيض من السياسة الأميركية المعلنة تصبح أوثق حليفٍ ضد المتطرفين.

وحدات حماية الشعب هي الجناح العسكريّ لحركةٍ سياسيةٍ تحكم شمال شرق سوريا منذ قرابة أربع سنواتٍ ونصف. وهي تحاول، طيلة هذه المدة، تطبيق منظورات أوجلان المستلهمة من الماركسية على المناطق ذات الأغلبية الكردية والتي أخلتها الحكومة السورية أثناء الحرب. على مدار العامين الماضين وثقت هذه الوحدات علاقاتها بالولايات المتحدة، ونتيجة المساعدات الأميركية ومئات المستشارين العسكريين استطاعت السيطرة بشكلٍ متصاعدٍ على أراضٍ كانت تحت سيطرة تنظيم الدولة. دفعت هذه المكاسب المقاتلين الأكراد إلى التمدد أبعد بكثيرٍ من المناطق الكردية والتوغل إلى أراضٍ ذات أغلبيةٍ عربيةٍ كاسحةٍ، ما خلق تهديداً ليس فقط بإثارة خصوماتٍ عِرقية، وإنما أيضاً بإثارة نزاعاتٍ أكثر اتساعاً.

لتهدئة القلق التركيّ وكبح التوترات بين العرب والأكراد ترسل المؤسسة العسكرية الأميركية السلاح والذخيرة إلى منظمةٍ جامعةٍ تدعى «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد)، تضم مقاتلين عرباً وأكراداً. والهدف، وفق ما يقول الأميركيون، هو بناء قوّةٍ عربيةٍ قادرةٍ على السيطرة على مدنٍ عربيةٍ مثل الرقة، وبالتالي إضعاف نفوذ المقاتلين الأكراد. رفض المسؤولون والمستشارون العسكريون الأميركيون مناقشة تفاصيل التدريبات التي تُقدَّم للعرب في هذه القوّة، وقالوا إنهم لا يعرفون أن المتطوّعين العرب يتلقون دروساً في النظرية السياسية الكردية قبل خضوعهم للتدريبات الأميركية. غير أن المسؤولين الأميركيين يعترفون أن الأكراد يشكلون أكثر من ثلاثة أرباع ائتلاف قسد، وهم من يقود القتال على الجبهات.

النظريات، التي تصوّرها أوجلان في الأصل كطريقةٍ لتحقيق شكلٍ من الحكم الذاتيّ للأكراد الأتراك، تُطوَّع حالياً لتناسب الظروف السورية بمزيجها المتنوّع من العرب والأكراد والمسيحيين والعلويين والتركمان وغيرهم. وعلى خلاف محاولة إعادة رسم الحدود لإعطاء الأكراد كيانهم الخاصّ، كما في العراق المجاور، يبغي الأكراد السوريون تطبيق رؤية أوجلان لعالمٍ بلا حدودٍ على كل أنحاء سوريا وما بعدها، وفقاً لنصرت آمد خَليل، المشرف على التدريب العقائديّ للمتطوّعين العرب. في الصفّ في تل أبيض كان المدرب الكرديّ عكيد إبراهيم حسو يردّ على أسئلةٍ يطرحها شبانٌ عرب حائرون: «ما هو دور الدولة في الأمة الديمقراطية؟» فيجيب حسو: «لا توجد دولة. الدولة أداة اضطهاد». ويسأل متطوّعٌ آخر: «ما الفرق بين الأمة الديمقراطية وشعارات حزب البعث؟»، فيوضح حسو: «الفرق هو أن البعث يحابي العرب، في حين أن نظريات أوجلان تنطبق على كل الجماعات العرقية والدينية».

في مقابلاتٍ بعد الحصة التدريبية قال الرجال إنهم سعداء لتشرّبهم إيديولوجيا وحدات الحماية. أما المحللون وخصوم الوحدات فيتساءلون عن حدود ديمقراطية ومساواتية إيديولوجيا هذه الجماعة. فالاختلاف لا يُتسامح معه، وصور أوجلان تلقي بظلالها فوق ساحات المدن وفي المكاتب العامة، بذات الطريقة التي تسود بها صور الأسد المناطق الحكومية. تقول رنا خلف، مؤلفة تقريرٍ عن حكم الأكراد السوريين: «مع أن المجالس المنتخبة تدير القضايا اليومية في المجتمعات المحلية، تبقى السلطة الحقيقية بيد قادةٍ عسكريين قاتلوا مع تنظيم PKK في تركيا. عملياً، هم مستبدون بقدر استبداد الآخرين». الأكراد الذين يدعمون الأحزاب الكردية المعارضة لوحدات الحماية سُجنوا أو دُفعوا إلى المنفى.

تقدم مدينة منبج صورةً على تناقضات تحالف أميركا مع الأكراد السوريين. يعدّ الأميركيون هذه المدينة مثال النقل الناجح للسلطة من الأكراد إلى العرب بعد تحرير منطقةٍ ما من تنظيم الدولة. لكن العرب الذين يديرون منبج ملتزمون بإيديولوجيا وحدات الحماية، ما يجعلهم في نظر تركيا -ونظر السكان- لا يتميزون عن القوة الكردية، وفقا لآرون شتاين، من المجلس الأطلنطي. فالقوة العربية في منبج، المدعومة من وحدات الحماية، خاضت معارك مع متمرّدين عرب مدعومين من تركيا في الريف المجاور، وتركيا تهدد بشنّ هجومٍ للاستيلاء على المدينة.

في حفل تخرّج الـ250 متطوعاً عربياً تم إبلاغهم أنهم سيتوجهون لا إلى جبهات الرقة وإنما إلى حلب كي يواجهوا المتمردين المدعومين من تركيا، حليف أميركا وعضو الناتو. يقول أبو أمجد، قائد متطوّعي منبج: «لدينا أسرى درّبتهم أميركا، ولدى الأتراك أسرى من قواتنا درّبتهم أيضاً أميركا».

البليد الذي صار نقيب أشراف

تتعدّد ألقاب فادي علي برهان وصفاته ووظائفه. فهو «نقيب السادة الأشراف» بريف دمشق (وسورية أحياناً)، وعالم دينٍ وأكاديميٌّ في جامعة المصطفى العالمية، ومدير العلاقات الخارجية لحوزة الخميّني. كما أنه مفكرٌ يتأمل 23 مرّةً في العام، في ذكرى ميلاد وذكرى وفاة كلّ إمام من الأئمة الاثني عشر. وهناك المزيد مما يتباهى به ابن مدينة الزبداني التي يحتل ثلاثة أرباعها حزب الله ويحاصر الربع الأخير.

لا تتفق وسائل إعلام الحزب ولا وسائل إعلام النظام على تعريفٍ واحدٍ لبرهان، لكن المؤكد أن دوره آخذٌ في التضخم بالفعل حسب ما يُقرأ من ظهوره قرب بشار الأسد في الجوامع أيام الأعياد، وظهوره كممثلٍ عن الشيعة إلى جانب أرباب شعائر وازنين من الطوائف والأديان الأخرى في لقاءات «الوحدة الوطنية».

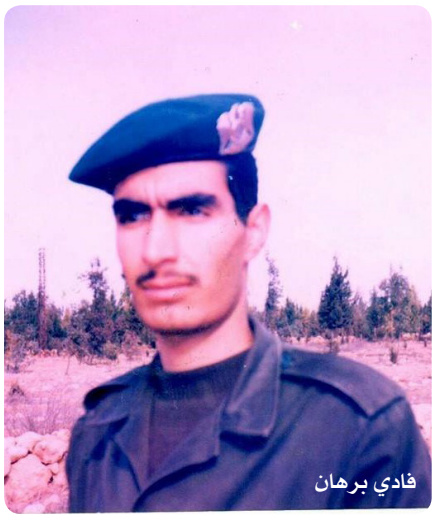

فادي برهان

أو مشاركته باسم حزب الله في بعض المفاوضات ذات الصلة ببلدتي الفوعة وكفريا وبجنوب دمشق وضد أهل مدينته.

وعلى عكس أبيه المنبوذ من عائلته لأنه قتل قريبه مزاحاً بإسقاط «بلوكة» على رأسه، وشقيقه الأكبر أمير الذي يعدّ بحقّ أشد من آذى أهل الزبداني قتلاً وخطفاً وتجسساً لمخابرات النظام؛ بالكاد يُعثر على من يتذكر فادي في حلته القديمة. فحسب عارفيه لم يتمتع بأيّ موهبةٍ أو مهارةٍ أو حضور، وظلت البلادة صفةً ملازمةً له. ورغم الإمكانات المالية التي أتيحت له كمعتمدٍ في دعوة التشيع التي أطلقت في الزبداني خلال العقد الفائت، لم يتمكن «السيّد» إلا من اجتذاب ثلاثة أشخاص فقط إلى حين اندلاع الثورة. وقبل ذلك فشل في تجارة الدخان المهرّب، مثلما فشل بعد الثانوية في الالتحاق بأيّ دراسةٍ جامعية، ما دفعه إلى البحث عن أيّ دراسةٍ في لبنان حتى لو كانت في حسينيات حزب الله وحوزاته.

في تسعينيات القرن الماضي كانت لوالد فادي، علي، قطعة أرضٍ في الجبل القريب من المدينة شكلت مصدر رزقه، فقد زرع جزءاً منها وحوّل الآخر إلى مقلع حجارة. وشاءت الأقدار أن يشتري مدير الجمارك العامة ثم رئيس إدارة أمن الدولة، اللواء بشير النجار، أرضاً مجاورة، فسارع الأب وأولاده إلى استثمار فرصة الجوار برعاية أرض اللواء وتقديم خدماتٍ متنوعةٍ له فكافأهم، من طرفه، بحمايةٍ واسعةٍ مكنتهم من حيازة السلاح والعمل في تجارة البضائع المهرّبة من لبنان، قبل أن يُعزل النجار ويُسجن في فضيحةٍ شهيرة. لم تتحطم آمال الأخوة بغياب عرّابهم بعد وفاة والدهم، بل استأنفوا سعيهم للتقرّب من ضباط الأمن، مستفيدين من المعارف والخبرات التي حازوها. وربما لم يكن فادي على قدم المساواة مع أخيه الأكبر في تنعمه بالقرب من المخابرات، فآثر أن يشق طريقه الخاصّ عبر الحوزات والنسب الحسينيّ والعمامة.

وفاءً للماضي، يبادر مهرّب الدخان السابق و«نقيب السادة الأشراف» اليوم، بزياراتٍ لكبار رجال حافظ الأسد الأحياء وحرسه القديم.

مجلّة عين المدينة نصف شهرية سياسيّة متنوعة مُستقلة

عضو الشبكة السورية للإعلام المطبوع

- لا تعبر المقالات المنشورة بالضرورة عن رأي المجلة.
- ترحب المجلة بمساهماتكم غير المنشورة سابقاً.

ayn-almadina.com
info@ayn-almadina.com

@AynAlmadina
/3aynAlmadina

دوما - عدسة سامر محمود - وكالة قمرة - خاص عين المدينة

زملكا - عدسة سامر بويضاني - وكالة قمرة - خاص عين المدينة